جامعة قـاصدي مرباح – ورقلة
كلـية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع العلوم المالية والمحاسبية
تخصص:مالية مؤسسة
بعنوان:

"أثر مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"
دراسة حالة المديرية العملية للاتصالات الجزائر ورقلة
(خلال سنة 2023)

من إعداد الطالبة: بويدية سهيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/20
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ كويسي محمد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	.....رئيسا
الدكتور / خروبي يوسف	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	.....مشرفا
الدكتور/ دشاش عبد القادر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	.....مناقشا

2023-2022

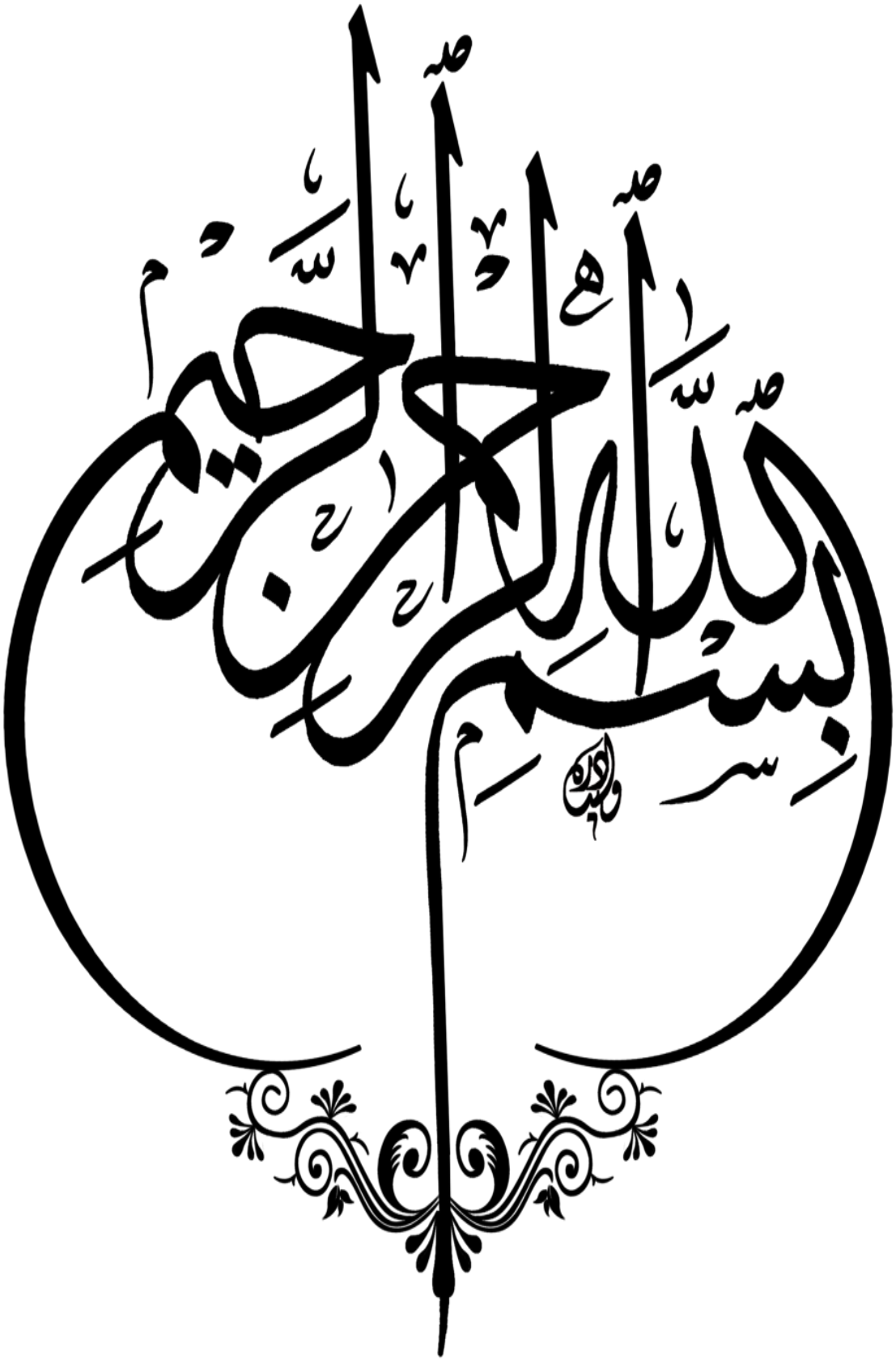
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية مؤسسة
بعنوان:

"أهمية ارساء مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"

دراسة حالة المديرية العملية للاتصالات الجزائر ورقلة (خلال سنة 2023)

من إعداد الطالبة :بويدية سهيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/20
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ كويسي محمد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الدكتور / خروبي يوسف	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الدكتور/ دشاش عبد القادر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....	مناقشا

2023-2022

الاهداء

اهدي عملي هذا

إلى من علماني الكفاح وأوصياني باتخاذ نهج العلم سلاح

إلى العزيزة أمي نفيسة التي أنارت بدعائها دربي

وإلى أبي محرز أقرب الناس إلى قلبي

أدعو الله أن يحفظهما ويرعاهما ويجعلهما من أهل الجنة.

إلى من عشت معهم أجمل وأسعد أيام حياتي اخوتي واخواتي

إلى من كان سندا لي في مسيرتي زوجي العزيز ورفيق دربي احمد

الى جوهرتي الصغيرة ابنتي رحمة حفظها الله ورعاها

وكل أفراد عائلتي الذين دعموني بدعائهم

إلى من أفرح برؤيتهم عند اللقاء

الذين كانوا بجانبي في الشدة والرخاء

إلى كل الصحبة والأصدقاء الذين هم بمثابة الإخوة والأشقاء

إلى كل من يستحق الإهداء من أساتذة وطلبة وزملاء.

إلى كل الأساتذة والإداريين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعتي قاصدي مرباح ورقلة.

الشكر والعرفان

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذه المذكرة، وعلى ما من نتبهعلى من

توفيق،وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى جامعة قاصدي مرباح ورقلة والقائمين عليها من أساتذة وموظفين ومشرفي المراكز لما منحوني إياه في متابعة دراستي

وأتقدم بخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف : الأستاذ الدكتور خروبي يوسف لإشرافه على هذه المذكرة وتوجيهاته القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بحلته النهائية

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم هذا العمل ومناقشتهم وإبداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة.

وشكرا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة

سهيلة بويدية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي بالمديرية العملية للاتصالات الجزائر ورقلة ، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، لإبراز المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليلها واستقراء النتائج، وتم تصميم استبيان، الذي وزع على عينة مكونة من (31)موظفا بالمديرية العملية للاتصالات بورقلة حيث تم معالجة إجاباتهم عبر برنامج الإحصائي SPSS وذلك باستخدام العديد الأساليب الإحصائية منها المتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط ومعادلة الانحدار الخطي البسيط.

وقد توصلت الدراسة إلى ان مؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة لها اهتمام مرتفع بمبادئ الحوكمة؛ وكذا بالأداء المالي لها؛ كما أوضحت ان هناك علاقة تأثير بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي لها.

(11.5%) من التغيرات الحاصلة على مستوى الأداء المالي سببها تغيرات على مستوى مبادئ الحوكمة بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: أداء المالي، الحوكمة، مبادئ الحوكمة

ABSTRACT

The study aims to know the impact of governance on the financial performance of the Operational Directorate of Communications, Algeria, Ouargla. To achieve the objectives of the study, the researcher relied on the descriptive analytical approach, to highlight the concepts related to the subject of the study, analyze them, and extrapolate the results. A questionnaire was designed, which was distributed to a sample consisting of (31) employees of the Directorate. The process was conducted by Ouargla Communications, where their answers were processed using the statistical program SPSS, using several statistical methods, including arithmetic averages, a correlation coefficient, and a simple linear regression equation.

The study found that the Algeria Telecom Corporation, Ouargla, has a high interest in governance principles. As well as its financial performance; It also explained that there is an impact relationship between governance principles and its financial performance.

(11.5%) of the changes occurring at the level of financial performance are caused by changes at the level of the organization’s governance principles.

Keywords: financial performance, governance, governance principles.

قائمة المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية لمبادئ الحوكمة وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد: 2
المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة والأداء المالي ومبادئها 3
المطلب الأول : مفهوم الحوكمة 3
المطلب الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي عن الأداء المالي..... 11
المبحث الثاني: دراسات سابقة ومحل الدراسة الحالية منها.....17
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 17
المطلب الثاني: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة 26

ملخص الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

دراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة خلال 2023.....29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية.....28
المطلب الأول:الطريقة المعتمدة في الدراسة 28
المطلب الثاني:الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة 31
المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها.....34
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.....34
المطلب الثاني:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 42
خلاصة الفصل 45
خاتمة.....48
قائمة المراجع.....52

قائمة الجداول

جدول رقم 1: وضح توزيع الإستبيانات في المؤسسة اتصالات الجزائر 30
جدول رقم 2: يوضح متغيرات الدراسة 30
جدول رقم 3 الأوزان المقترحة حسب مقياس ليكارت الثلاثي..... 31
جدول رقم 4: يوضح ثبات الأداة حسب المعامل (ألفا كرونباخ) 33
جدول رقم 5: يوضح توزيع العينة حسب المسار التعليمي..... 34
جدول رقم 6:يوضح توزيع عينة المبحوثين حسب التخصص التعليمي 35
جدول رقم 6: يوضح توزيع عينة المبحوثين حسب المنصب الوظيفي 35
جدول رقم 7: يوضح توزيع عينة المبحوثين حسب الخبرة 36
جدول رقم 8: تحليل إيجابيات العينة على محور مبادئ الحوكمة 36
جدول رقم 9: يوضح نتائج تحليل عبارات محور الأداء المالي 38
جدول رقم 10: يوضح نتائج تحليل عبارات محور علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي . 40
جدول رقم 11: تحديد مستويات محاور الدراسة حسب رأي العينة المدروسة..... 43
جدول رقم 12 يوضح قيم معاملات خط الإنحدار..... 44

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: الاستبيان 53
الملحق رقم 2: الفا كرونباخ 58
الملحق رقم 3: مقاييس الإحصاء الوصفي
.....58
الملحق رقم 4: ANOVA 64

مقدمة

مقدمة

تعد الحوكمة والأداء المالي من المفاهيم الأساسية والحاسمة في إدارة المؤسسات والشركات، وترتبط ارتباطا وثيقا بنجاحها واستدامتها، فهم هذه المفاهيم يمكن أن يساعدنا على فهم كيفية تحسين أداء المؤسسات وتحقيق أهدافها المالية من خلال دراسة وتحليل الحوكمة والأداء المالي، يمكن للمؤسسات والشركات تحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتطويرها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أداء مالي متفوق ومستدام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين والمساهمين والأطراف المعنية الأخرى استخدام معلومات الحوكمة والأداء المالي لاتخاذ قرارات استثمارية ومالية مدروسة ومستنيرة.

وفي السنوات الأخيرة رصد زيادة في الاهتمام بالحوكمة من قبل الشركات والمؤسسات وخاصة منها الاقتصادية وتعد حوكمة المؤسسات من ابرز واهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد تعاظم الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم حوكمة المؤسسات التي تشير إلى القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة وبين حملت الأسهم وحملت السندات وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (العمال-الموردين الدائنين-المستهلكين) في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة والتي أولت إلى وضع مبادئ أساسية تهدف بالأساس إلى الحد من أساليب التلاعب في البيانات والقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات، وتعزيز الأداء المالي فيها بما يخدم كل الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة الداخليين أو الخارجيين دون محاباة لطرف على حساب طرف آخر

وتعد الحوكمة عامل حاسم في الإدارة المالية العامة والأداء المالي وتفعيل إجراءات المسائلة عنها حيث تتيح للحكومات صورة دقيقة عن مركزها المالي وآفاقه المتوقعة، وعن التكاليف والمزايا طويلة الأجل لأي تغيرات في الأداء المالي، وكذلك الكشف عن المخاطر التي تقترن بالمالية العامة، والتي يمكن أن تحيد بها عن المسار الصحيح، فتساعد على إعطاء فكرة لمدى مصداقية مبادئها في منح تصورات لقياس وتقييم الأداء المالي

كما يعتبر تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار تطور المؤسسة الاقتصادية، لذلك كان من الضروري دراسة مبادئ الحوكمة وتحليلها وتفسيرها، ومدى تأثيرها في تحسين الأداء المالي لتكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، وبما يساعد في تحسين الأداء المالي.

الإشكالية الرئيسية:

شهدت الأعمال التجارية والمؤسسات المالية في العصر الحديث تحولا جذريا نحو تبني مفهوم الحوكمة كأداة أساسية لتحقيق النمو المستدام. إن الحوكمة يمثل هيكلا تنظيميا وعمليا يهدف إلى حماية المصالح المالية والأصول والموارد البشرية للمؤسسة، وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء الأعمال، تتطلب البيئة التجارية المعاصرة من المؤسسات المالية الاستجابة لتحديات سوقية متنوعة وضغوط المنافسة والتشريعات المالية المتزايدة. وتعد الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية أداة أساسية تساعد في تحقيق الأهداف المالية والأداء المستدام، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر والكشف عن الاختلالات المحتملة وتعزيز الامتثال والنزاهة، ورغم أهمية الحوكمة، إلا أن أثر الحوكمة على الأداء المالي لا يزال يشكل تحديا في العمل العملي والأبحاث الأكاديمية. هذا يشير إلى وجود حاجة ملحة إلى دراسة إشكالية تستكشف أثر الحوكمة على الأداء المالي والسؤال المطروح في الدراسة هو:

ما مدى تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء المالي بالمديرية العملية للاتصالات الجزائر ورقلة؟

التسؤولات الفرعية:

- ما واقع تطبيق بمبادئ الحوكمة بالمديرية العمالية للاتصالات الجزائر بورقلة؟
- هل تهتم المديرية العمالية للاتصالات الجزائر بورقلة بأدائها المالي؟
- هل تأثر مبادئ الحوكمة في الأداء المالي للمديرية العمالية للاتصالات الجزائر بورقلة؟
- هل هناك علاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه التساؤولات يمكن وضع الفرضيات التالية:

1. تطبيق بمبادئ الحوكمة بالمديرية العمالية للاتصالات الجزائر بورقلة.
2. تهتم المديرية العمالية للاتصالات الجزائر بورقلة بأدائها المالي.
3. هناك علاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي.
4. تأثر مبادئ الحوكمة في الأداء المالي للمديرية العمالية للاتصالات الجزائر بورقلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى ما يلي:

- معرفة سبل تبني ممارسة حوكمة الشركات من خلال فهم مبادئ ومعايير الحوكمة.

- التعرف على أهمية الحوكمة وكيفية الاستفادة منها للرفع من الأداء المالي للمؤسسة.
- الحصول على معلومات صادقة وفورية عند الحاجة إليها وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة التي تنعكس على تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقديم الأسباب التي اختير الموضوع لأجلها في:

- الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع.
- الرغبة في معرفة كيفية الرفع من الأداء المالي لشركات.
- تطوير البحث في موضوع الحوكمة والأداء المالي نظرا لأهميتها.

المنهج المستخدم في الدراسة:

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية هو العمل على معرفة اثر مبادئ الحوكمة بالأداء المالي، ولغرض الوقوف على مستويات هذا الأثر واختبار الفرضيات، يجب اختيار منهج يحدد الخطوات التي يتبعها الطالب للوصول إلى الغاية التي بني من أجلها البحث، ونظرا لطبيعة موضوع هذه المذكرة قامت الطالبة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري الذي يعتمد على تحديد خصائص الظاهرة ويعطي وصف وتفسير علمي منظم للظاهرة المدروسة وذلك بتقديم التعاريف وضبط المصطلحات والمفاهيم العامة لمبادئ الحوكمة والأداء المالي وإظهار العلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على دراسة الحالة بوصفه أحد الأساليب التي يعتمد عليها المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء الدراسة في مؤسسة اتصالات الجزائر والاستبيان وإستخدام برنامج **SPSS** من أجل معرفة ودراسة مختلف المؤشرات وتحليلها للتعرف على اثر مبادئ الحوكمة على لأداء المالي في اتصالات الجزائر.

حدود الدراسة:

- قسمت حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام وتمثلت فيما يلي:

الحدود الموضوعية: وشملت أثر مبادئ الحوكمة على الأداء المالي

الحدود المكانية: دراسة حالة مديرية العملية للاتصالات الجزائر ورقلة

الحدود الزمنية: من تاريخ 2023/04/09 إلى غاية 2023/04/27.

صعوبات الدراسة:

من أهم هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

- عدم توفر الوقت الكافي لجمع المعلومات.
- صعوبة ضبط التغير في النظام الخاص بالمؤسسة بناء على الدراسات السابقة.
- قلة المرجع التي تناولها هذا الموضوع بالأخص الكتب باعتبارها أكثر مصداقية.

هيكل الدراسة:

ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين لكل فصل مبحثين كما يلي:

الفصل الأول : تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية لمبادئ الحوكمة و أثرها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، الذي بدوره قسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للحوكمة و الأداء المالي و مبادئها وفي مبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة و محل الدراسة الحالية منها.

الفصل الثاني : نتطرق فيه إلى الدراسة الميدانية والذي انقسم بدوره إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث

الأول الطريقة و الأدوات المستعملة، كما تم فيه إعداد استبانه تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي قمنا بتحليلها بواسطة مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل اختبار الفرضيات، أما في المبحث الثاني قمت بتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول:
مبادئ الحوكمة وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

تزايد الاهتمام بحكومة المؤسسات في مجتمعات الأعمال الدولية وذلك نظرا لدورها ومدى تأثيرها على مسار الأحداث الدولية التي وقعت خلال العقدين الماضيين نتيجة تحول معظم الاقتصاديات إلى نظام اقتصاد السوق المفتوح وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي خاصة في القطاع المالي، هذا ما شجع العديد من المنظمات الاقتصادية على تبني مفهوم حوكمة المؤسسات والعمل على وضع إطار عام فعال وخاص لمحاولة تجنب أي تعثر مالي جديد.

وكذا التحليل المالي من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظل التحولات التي يشهدها محيط المؤسسات الاقتصادية في مطلع القرن المنصرم، والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع وانهيار العديد من المشاريع الاقتصادية فجاء التحليل المالي بكل إشكاله الأولية معتمدا على بعض النسب المالية البسيطة المختصة بالسيولة ليساهم في مساعدة المؤسسات الاقتصادية للتنبؤ بشكل ابتدائي بمستقبل المشاريع الاقتصادية، ومن اجل دراسة هذا تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للحوكمة والأداء المالي ومبادئها
- **المبحث الثاني:** دراسات سابقة ومحل الدراسة الحالية منها

المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة والأداء المالي ومبادئها

سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح صورة حول حوكمة المؤسسات و مبادئها في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فسنقوم بإعطاء صورة توضيحية حول الأداء المالي.

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

سيتم خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم الحوكمة واهم الأطراف المعنية بالحوكمة، هذا من خلال الفروع الموالية:

الفرع الأول: التعريف بالحوكمة وأطرافها

أولا-تعريف الحوكمة:تقوم الحوكمة على فلسفة الاحتكام وعلى فكر التحكم وكليهما قائم على ثقافة التحكم،وما بين عدالة وشمولية وثقافة الاحتكام،ووعي وإدراك الحكم فنبتت بذور الحوكمة،فلفظ الحوكمة يعتبر مستحدثا في اللغة العربية وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة ، فهو لفظ مستمد من الحوكمة ويعني السيطرة والحكم بكل ما تعنيه الكلمة من معاني وعليه فان كلمة حوكمة تتضمن الجوانب التالية :[1]

- الاحتكام وما يقتضيه من استناد إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية،وخبرات ثم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- الحكمة وما تقتضيه من توجيه وإرشاد.
- التحاكم وهذا طلبا للعدالة خاصة عند انحراف ممارسات الإدارة وكثرة تلاعباتها.
- الحكم وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

أما مصطلح الحوكمة باللغة اللاتينية(Governance) فتعود جذوره إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن القدرة ربان السفينة ومهارته في القيادة وسط مخاطر البحر وما يمتلكه من أخلاق نبيلة تجعله يحافظ عل أرواح و ممتلكات الركاب وحماية الأمانات والبضائع المعهودة إليه وإيصالها لأصحابها، فإذا ما عاد من مهمته سالما أطلق عليه التجار والبحارة لفظ Good) (Governer ومن ثمة نمت وتطورت هذه الكلمة لتصبح على ما هي عليه اليوم.

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والأكاديميين لمفهوم حوكمة المؤسسات ويعود ذلك إلى تدخله في العديد من الأمور

1- يزيد بن صوشة، **دور إرساء مبادئ حوكمة الشركات في توجيه السياسة المالية للمؤسسات**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر،2020،ص17.

التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:[1]

1. حسب تقرير (cadbery1992) فان حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركة والسيطرة عليها.
2. وحسب (Cochran and wirtick(،1988فان حوكمة الشركات هي مصطلح يغطي الكثير من الجوانب المتعلقة بالمفاهيم والنظريات و الممارسات المجالس الإدارية والمديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين، وهي عبارة عن مجال يرتكز على تحديد العلاقة بين الأداة العليا وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين .
3. وتعرف أيضا بأنها نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها. وهو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها إن يتأكد المستثمرون من ربحية معقولة لاستثماراتهم.
4. وتعرف الحوكمة على أنها الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول المؤسسة ومواردها بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، فالحوكمة في المؤسسات تعني تطوير بيئة قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد المؤسسة على النمو والتطور وتحقيق الأهداف على المدى الطويل لتعظيم قيمة المؤسسة وتعزيز أرباحها مع التزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة.

بالإضافة إلى التعريفات السابقة فقد ساهمت العديد من المنظمات بإعطاء تعريفات لحكومة الشركات نلخصها في الأتي : [2]

تعرف الحوكمة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة كمجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرار المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها.

حسب البنك الدولي: هي ممارسة السلطة السياسية،ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية.

1- يزيد بن صوشة، مرجع سبقذكره، ص03.

2- حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال إفريقيا،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السابع، 76.ص، 2009

حسب مؤسسة التمويل الدولية: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

ومما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي نظام يحدد جميع المهام و المسؤوليات ويضمن الإدارة الجيدة والعدالة والشفافية للمؤسسة، حيث تسعى إلى تكوين هيكل تحدد من خلاله الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها باستخدام اطر تسيير واليات رقابة تحافظ على مصالح وحقوق جميع الأطراف و تجنب تداخلها.

ثانيا- أهم الأطراف المعنية في التطبيق السليم للحوكمة:تتأثر حوكمة الشركات بطبيعة العلاقات التي تربط جميع الأطراف التي لها مصالح مع المؤسسة من الداخل أو الخارج، فمهما كانت طبيعة هذه الأطراف فهي تؤثر على توجهات المؤسسة و تحدد مدى نجاح أو فشل قواعد حوكمة الشركات، ومن بين أهم هذه الأطراف نذكر:[1]

01. المساهمين: وهم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم،وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، كما لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين بغية الحفاظ على حقوقهم.

02. الإدارة: والتي تعتبر المدير الفعلي لمختلف أعمال الشركة من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة، حيث تعتبر المسؤول الأول عن تعظيم القيمة لأرباح الشركة والرفع من قيمتها،وتعد كذلك العنصر المسؤول أمام المساهمين عن الإفصاح والشفافية في المعلومات المنشورة.

03. مجلس الإدارة: والذي يحوي المساهمين الذي يمثلون الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة، حيث يقوم هذا المجلس باختيار المدراء التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة إدارة أعمال الشركة، بالإضافة إلى رسم السياسات والرقابة على الأداء وكذا المحافظة على حقوق المساهمين.

04. **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة الأطراف الذي لهم مصالح داخل الشركة كدائنين والموردين والموظفين والعمال، وقد تكون مصالح متعارضة ومختلفة أحيانا لهذه الأطراف.

وإجمالا يمكن القول إن الأساس الحقيقي والفعال الذي يمكن من تطبيق الحوكمة داخل المؤسسة هو تفعيل نقطة تخلي كل طرف من التعدي على حقوق الآخرين وتفضيل الأغراض الشخصية على حساب الأطراف الأخرى او على حساب المؤسسة، فالحفاظ على المؤسسة

1- مرابط نسيمة، **دور اليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التامين**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تحت اشراف: كواشي مراد، قسم الماليةوتأمينات، جامعة ام البواقي، الجزائر،2017، ص12 13.

وعلى استمراريتها في النشاط هو الأساس والسبيل الوحيد الذي من خلاله يتمكن جميع الأطراف من الحصول على حقوقهم وتحقيق أهدافهم .

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة وأهدافها وقواعدها

أولا- أهمية الحوكمة: تعتبر الحوكمة من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات واستعمالها لرأس المال بفاعلية، وكذا الحفاظ على حقوق كل أصحاب المصالح وتحقيق أهداف الشركات، وتتجلى هذه الأهمية للحوكمة الشركات في ما يلي :[1]

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في مشاريع وطنية.
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- لرفع في الشفافية ودقة الوضوح في القوائم المالية مما يزيد من ثقة المستثمرين في المؤسسة وتشجيعهم على زيادة استثماراتهم فيها مما يرفع من قيمة أسهمها.
- رفع مستوى أداء الشركة مما يعود بالإيجاب على المساهمين من جهة، ودفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي في الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات من جهة أخرى.
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.
- تعظيم عوائد المساهمين بصفة عامة وحماية كل حقوقهم.
- إيتاح مصادر تمويل مختلفة ومتعددة للمؤسسات.
- ضمان النزاهة والكفاءة في الأسواق لرؤساء الأموال.
- مراعاة جميع مصالح المجتمع والعمال.
- تحقيق فاعلية المحاسبة الداخلية والمراجعة الخارجية.
- تحقيق الاستقامة ومنع الانحراف.

ثانيا- أهداف الحوكمة: تهدف الحوكمة الجيدة لشركات في دعم الأداء وزيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية :[2]

- تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

1- قديد زيان، قمان عمر: "الحوكمة المالية ودورها في رفع الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة تحليلية لمؤسسة صيدال"، **مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية**، المجلد 05، العـدد: 02، 2021، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،ص.163،162.

2- مرابط نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص06.

- تمكين الشركات من الحصول على التمويل المرغوب من طرف عدد اكبر من المستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من خلال بناء ورفع درجة الثقة في الشركات.
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من حد ظاهرة الفساد المالي والإداري.
- منع استغلال السلطات المتاحة من اجل تحقيق مكاسب غير مشروعة، والمتاجرة بمصالح المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح.
- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء وتحديد المسؤوليات.
- تفعيل الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركات ووسائل تحقيقها وطرق معالجتها.
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، والعاملين والدائنين، والأطراف الأخرى ذوي المصالح.
- وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا.
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق كل أهدافها.
- تجسيد أنظمة رقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها.

ثالثا- قواعد الحوكمة: ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من القواعد التي تشكل دعائمها الأساسية نذكر منها:[1]

01. الشفافية: وتتضمن تحلي إدارة الشركة بالنزاهة والموضوعية من اجل الإفصاح عن المعلومات الموجودة في الشركة والوضعية المالية الحقيقة لها بالحجم الكافي في الوقت المناسب، حيث توصل هذه المعلومات إلى المساهمين والأطراف ذات المصلحة صحيحة وواضحة وكاملة تفيد في تتبع مسار المؤسسة وتحليل وضعيتها المالية والتنبؤ بمستقبلها.

02. المسؤولية: وهي الإطار يحدد بموجبه الهيكل التنظيمي الذي يحدد مختلف المهام ومراكز السلطة والمسؤولية، يساعد على وضع أساس متين للرقابة الداخلية، حيث يسهل تطبيق اللوائح والقوانين التي يضبط المهام والمسؤوليات.

03. المساءلة: وهي حق يمارسه المساهمين أمام من أوكلت لهم مهمة اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، حيث تشكل قاعدة تحاسب بموجبها الإدارة عن نتائج القرارات المتخذة.

1- مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد24، العدد01 ،2008، ص.98،97.

04. الوضوح: ويعني وضوح كل القرارات والمعاملات المالية الحاصلة داخل المؤسسة، بالإضافة الى تبيان الوضعية المالية وللمؤسسة وهذا خلال الإفصاح عن قوائم مالية تمتاز بالوضوح والعدالة والشفافية.

05. الاستقلالية: وهي عبارة عن آلية يتم من خلالها القضاء على الهيمنة وتضارب المصالح وحماية صغار المساهمين من توطأ الإدارة مع كبار المساهمين، وهذا لا يكون إلا من خلال تعديد الآليات التي تتشكل بموجبها مختلف المجالس المكلفة بتسيير المؤسسة واتخاذ القرارات.

06. العدالة: ويتم بموجبها ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين بما فيهم ذوي المساهمات الصغيرة والمساهمين الأجانب، وهذا من خلال الاعتراف بحقوق الأطراف ذات المصلحة داخل المؤسسة وتبيين آليات ممارسة هذه الحقوق من مشاركة وتصويت واطلاع.

الفرع الثالث: مبادئ ومحددات الحوكمة

أولا- مبادئ الحوكمة : هناك العديد من المبادئ التي تمكن من تطبيق الحوكمة في الشركات وهذا وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1998، علما إنها أصدرت تعديلات جديدة عليها في سنة 2004،حيث تمثلت هذه المبادئ أساسا في :[1]ب

01. ضمان وجود أساس الإطار الفعال لحوكمة الشركات: وهنا يجب إن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز الشفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب إن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وان يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

كما انه ذو تأثير فعال على الأداء الاقتصادي الشامل،وتوزيع المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق تشريعي.

02. حفظ حقوق جميع المساهمين: وهنا ينبغي إن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، والتي تشمل أساسا: نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة البيانات المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛وكذا تسهيل الممارسة لحقوق الملكية.

03. المعاملة المتكافئة للمساهمين:وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية،

1- حاج مختار محمد خير الدين وبوعزة عبد القادر &مجاهد سيد احمد، **دور تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في شركة TMA لصناعة النجارة بالجزائر نموذجا**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،ص.6،5.

وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

04. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ومن الموجب إن ينطوي على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وتشمل أساسا: الاحترام التام للحقوق القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة والرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح كل من البنوك والعاملين وحملة السندات والزبائن والموردين.

05. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع الساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون أي تأخير.[1]

06. مسؤوليات مجلس الإدارة: وهنا يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، وتشمل أساسا: تطبيق معايير أخلاقية عالية مع احذ مصالح أصحاب المصالح الآخرين بعين الاعتبار، وكذلك الحكم الموضوعي المستقل على شؤون المنشاة، العمل وفقا للمعلومات الكاملة مع العناية الواجبة،وكذلك هيكلة مجلس الإدارة ووجباته القانونية من متابعة تنفيذية للإدارة التنفيذية،وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإفصاح والاتصالات.....

ثانيا-محددات الحوكمة: تعمل محددات حوكمة الشركات على زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية، وتفعيل وتعميق دور أسواق المال في تعبئة المدخرات من جهة، ورفع معدلات عوائد الاستثمار من جهة أخرى، إضافة إلى حماية حقوق صغار المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على النمو ورفع قدرته التنافسية، ولعل أهم المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات تتمثل في النحو التالي :

01. محددات داخلية:تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توفرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.[2]

1- حاج مختار محمد خير الدين وبوعزة عبد القادر &مجاهد سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص8.

2- سعد قديري وأنور سعداني وعبد الحق نيني، **إنعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر، تحت إشراف: يونس زين، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص13.

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:

- آلية توزيع السلطة داخل الشركة.
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح.

ويمكن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية:

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.

02. المحددات الخارجية:وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل العناصر التالية :[1]

- القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي التي تهدف إلى تحديد القواعد المنظمة لحرية المنافسة ومنع الاحتكار.
- المناخ العام للاستثمار في الدولة.
- كفاءة القطاع المالي من بنوك وشركات التأمين وأسواق مالية ذات الأثر الكبير على التمويل.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية مثل هيئة أسواق المال ومدى قدرتها في الرقابة على أعمال
- الشركات، خاصة الشركات المدرجة في أسواق المال والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات بها.
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية الأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات في جمعيات المحاسبين ونقابات المحامين.

1- شوقر أسماء، غوقالي إيمان، **أثر تبني مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022،ص13.

المطلب الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي عن الأداء المالي

يعتبر موضوع الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من أهم المواضيع، نظرا لأهمية القطاع الاقتصادي في اقتصاديات الدول، وفي تسهيل عمليات الوساطة المالية، أصبح من الضروري مراقبة عمليات المؤسسات الاقتصادية، وتقييم أدائها المالي خاصة وأنها أصبحت تعمل في محيط متغير يتطلب المزيد من المتابعة والمراقبة.

الفرع الأول: الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

لتحقيق مستويات عالية لقيمة المؤسسة، يجب أن تحقق المؤسسة مستويات مرتفعة لأدائها المالي، ويتحقق ذلك عن طريق تعظيم النتائج، وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.[1]

وسنتطرق في هذا العنصر إلى المفهوم الدقيق للأداء المالي وأهميته.

أولا- مفهوم الأداء المالي وأهميته

أ- مفهوم الأداء المالي:يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[2]

لتقييم الأداء المالي دور واضح في تقييم أعمال المنشآت والمنظمات لتحديد مواطن الضعف في عملياتها وإيجاد الحلول البناءة لتقييمها ومعالجتها، وتعزيز مواطن القوة لها، أن تقويم الأداء المالي يشمل جانبين يتمثلان بتقييم فعالية الأداء المالي عن طريق إجراء مقارنة للأهداف المنجزة بالأهداف المخطط لها، بالإضافة إلى قياس مدى ملائمة الأساليب وكفاءتها من حيث الزمن، تحقيق الربح، والتكلفة والتي تم اتخاذها لإنجاز هذه الأهداف.[3] **ب- أهمية الأداء المالي:** للأداء المالي أهمية كبيرة، فمن خلاله يتم تحديد نقاط القوة والضعف ومعالجتها، تنبع أهمية الأداء المالي وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعه وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي – الإدارة المالية – دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006: ص40.
2-محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009: ص 45.
3- هبة حمادة أبوعرب، أيمن سليمان أبوسويرح، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تقييم كفاءة الأداء المالي في البلديات من وجهة نظر رؤساء البلديات في المحافظة الجنوبية – فلسطين، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2020، ص331.

والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للحركات واستثماراتها وفقا لأهداف العامة للشركة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.[1]

وتكمن أهمية الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:[2]

- يساعد في تحديد ما تم التخطيط له من أهداف وما تم تحقيقه منها من خلال مقارنة ما هو مخطط مع النتائج المتحققة من خلال السنة المالية.
- يكشف التطور الذي حققته شركات التأمين خاصة والمؤسسات المالية عامة في مسيرتها العملية فيما أن كان تطورها تصاعديا أو تنازليا.
- يوفر تصور كافي لدى الإدارة العليا في حركة التأمين أو المؤسسة المالية عن المركز أو الموقع الاستراتيجي لها ضمن بيئة العمل، وما هي إجراءات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي لشركة التأمين.

الفرع الثاني: مستويات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

أولا-مستويات الأداء المالي: توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمؤسسة من خلالها التعرف على مستوى أدائها المالي وهي على الترتيب بدءا من الأحسن للأسوأ كما يلي:[3]

- الأداء الاستثنائيperformance Extraordinary .
- الأداء البارز performance Outstanding
- الأداء الجيدperformance Good .
- الأداء المعتدل performance Faire .
- الأداء الضعيفperformance Weak .
- الأداء المتأزمperformance Crisis .

ثانيا-العوامل المؤثرة في الأداء المالي:يؤثر على الأداء المالي للمؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية من أهمها:[4]

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

1- حاضر صباح شعير، أحمد خضير احمد & محمد فخري محمد، أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للحركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت 2018، المجلد-4/العدد -40، ص208.

2 -احمد رعد ناظم، تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بخطر الفشل المالي، كلية دجلة الجامعة الأهلية، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية 2020، ص224.

3- سمية تجيني، **محاولة بناء نموذج للأداء المالي لمؤسسة اقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تحت اشراف: أ.دادن عبد الوهاب، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016،ص4، منشورة.

4- فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000 ،ص .39.

- وكفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- الرقابة على التكاليف.
- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

الفرع الثالث: مراحل وأهداف تقييم الأداء المالي ومؤشراته

أولا-مراحل تقييم الأداء المالي:

1. جمع وتشخيص المعلومات: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير لحساب النسب والتي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية.
2. تحليل ودراسة البيانات الإحصائية: وذلك للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي.
3. قياس الأداء الفعلي: وذلك باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية.
4. اتخاذ القرار المناسب الناتج عن التقييم: وهذا بمقارنة النشاط المنجز مع الأهداف المخطط لها وتحديد الانحرافات وتوضيح أسباب واتخاذ الحلول التصحيحية اللازمة.
5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية: والتي حدثت في الخطة للاستفادة منها في رسم الخطط المستقبلية وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ثانيا-أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء المالي في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفق الخطط المالية الموضوعة والمرسومة وهذا الهدف يبنى على أساس مجموعة من الأهداف الفرعية من أهمها[1]:

- ترشيد التكاليف.
- تخفيض معدلات مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.
- تحديد مراحل تنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات.
- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تتشارك في التنفيذ.
- توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.

ثالثا-مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:

1- المرجع نفسه، ص 6.

أ-تحليل مؤشرات المردودية: يمكن من خلال هدا المحور معرفة مدى قدرة المحلل المالي على تحليل مؤشرات الأداء المالي معتمدا بدرجة كبيرة على المردوديات، وبالتالي تم التطرق إلى التعرف على بمفهومها الواسع، وتعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. وهي ممثلة في مردوديتين الاقتصادية والمالية كما يلي:[1]

1- **المردودية الاقتصادية:** تهتم بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال، أي نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية الاقتصادية، وتستبعد كل الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتقاس بمعدل المردودية الاقتصادية المتمثل بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية Re = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة \ الأصول الاقتصادية.

2-المردودية المالية: تهتم بالنشاط الإجمالي للمؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية ويرمز لها بالرمز Rcp، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية: معدل المردودية المالية Rcp = النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة .

ب-نسب الأداء المالي:

1-**ماهية النسب المالية:** يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكوم بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[2]

2- **النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي:**يمكن تصنيف النسب المالية، إلى خمس مجموعات هي:

2-1- النسب التي تقيس القدرة على أداء الالتزامات (نسب السيولة)Liquidity Ration .

2-2- النسب التي تقيس درجة المديونية(نسب الرفع والتغطية) Leverage Ratios.

2-3- النسب التي نقيس الكفاءة في إدارة الأصل (نسب النشاط والدوران) Activity Ratios.

2-4- النسب التي تقيس الربحية والعائد Profitability ratios.

2-5- نسب التمويل.

سنتطرق لتعريف مختصر لكل مجموعة من هذه المجموعات وطريقة حسابها:

1- محمد البشير بن عمر، احمد نصير& غانية نذير، **تحليل مؤشرات الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، جامعة الوادي- الجزائر، العدد 01، 2018: ص 175.

2- مبارك لسلوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 : ص44.

2-1- مجموعة السيولة: تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية، بدون خسارة في القيمة، ومن ذلك نجد أن السيولة تتوقف على عاملين هما- المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية، والخسارة المترتبة على التحويل والمخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الأصل.[1]

والمقاييس الرئيسية للسيولة هي:[2]

- نسب التداول Current Ratio: وتحسب كالآتي:

نسبة التداول= إجمالي الموجودات المتداولة / إجمالي المطلوبات المتداولة.

نسب السيولة السريعة Quick Ratio: وتحسب كالآتي:

نسب السيولة السريعة= مجموع الأصول المتداولة – المخزون/مجموع المطلوبات المتداولة.

صافي رأس المال العامل Net Working Capital:

صافي رأس\ المال العامل= الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة.

2-1- مجموعة نسب النشاط والدوران: تتكون جميع نسب معدلات الدوران من رقم صافي المبيعات كبسط في النسبة وقيمة العنصر المراد قياس معدل دورانه كمقام لهذه النسبة، وتهتم هذه المجموعة من النسب بإظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول ونسب معدلات الدوران هي:[3]

نسبة معدل دوران رأس المال= صافي المبيعات / متوسط رأس المال المستثمر.
نسبة معدل دوران الأموال الخاصة= صافي المبيعات / متوسط الأموال الخاصة.
معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون.
معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة / متوسط المدينين.
معدل دوران الدائنين = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين.
معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / متوسط الأصول المتداولة.
مجموعة نسب الربحية: تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة، ونسب الربحية تمثل المردودية المتأتية من استخدام عنصر من عناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وقياس للآثار

1- عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، كلية التجارة**- جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية 2009: ص 54/52.
2- سمير عباس احمد، عبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، معهد الإدارة – الرصافة، العدد 32، 2012: ص 255/254.
3- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر2008، ص.ص 78/77/76.

المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها، وندرج بعض نسب الربحية:[1]

نسبة ربحية الأصول= (النتيجة الإجمالية /مجموع الأصول) *100

نسبة ربحية الأموال الخاصة= (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) *100

نسبة ربحية النشاط= (النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي) *100

2-2- مجموعة نسب المديونية(الرفع والتغطية): الرفع المالي Financial Leverage عبارة عن بيان لدرجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول، ويترتب على هذا النوع من التمويل أعباء مالية لابد من أدائها عند أجل استحقاقها، قبل دفع أي توزيعات على الملاك-والتوقف عن دفع هذه الأعباء، له تأثير على مركز الشركة، لذلك تهتم الإدارة والملاك وغيرهم، بالتعرف على درجة التمويل بالمديونية (والتي تتمثل في إعفاء الفوائد من الضرائب فهي تخصم من الدخل لتحديد الدخل الخاضع للضريبة)، والمخاطر المترتبة على استخدام التمويل بالمديونية، خاصة في حالة التوقف عن دفع الفوائد وأصل الدين.[2]

2-3- مجموعة نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.[3]

نسبة التمويل الدائم= (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) 100%

نسبة التمويل الخاص= (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) 100%.

نسبة الاستقلالية المالية= (الأموال الخاصة / مجموعة الديون) 100%.

نسبة التمويل الخارجي= (مجموع الديون / مجموع الأصول) 100%.

ج-عيوب استخدام النسب المالية:يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل:[4]

1- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية.

2- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية.

3- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير الواضحة.

4- إن النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل.

5- إن إعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللا في كثير من الحالات.

1- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص15.
2- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص16.
3- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص15.
4- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص12.

6- تعبر قائمة المركز المالي عن الأرصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون.

هناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على الحالة المالية للشركات مثل كفاءة الإدارة والمشاكل الفنية والتسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية.

المبحث الثاني: دراسات سابقة ومحل الدراسة الحالية منها

تعتبر الدراسات السابقة النقطة الأساسية التي ينطلق منها كل باحث، وذلك من خلال معرفو الهدف منها بالإضافة إلى المنهج ومجتمع الدراسة وفي الأخير النتائج التي توصلت وخرجت بها، وهذا ما سنتطرق إليه في الدراسات باللغة العربية والأجنبية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

01. دراسات باللغة العربية:

- دراسة محمد إقبال غناية، حكيمة حليمي (أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات المالية القطرية - دراسة قياسية-)سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات المالية القطرية من سنة 2012 إلى سنة 2018، باستخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعيةpanel dat حيث تشمل متغيرات الدراسة على متغير تابع واحد معبر عن الأداء المالي وهو العائد على الأصول، وستة متغيرات مستقلة مع متغير ضابط، وهي على التوالي حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس،ازدواجية دور المدير التنفيذي، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، نسبة ملكية مجلس الإدارة، واستقلال المراجع الخارجي، وحجم الشركة. وقد أفضت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين العائد على الأصول وحجم مجلس الإدارة، وعلاقة إيجابية بين العائد على الأصول وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، أما باقي المتغيرات الأخرى فهي ليست معنوية وبالتالي ليس لها أي تأثير على العائد على الأصول.

- دراسة صبرينة عمروش، بلقاسم دواح (أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر – دراسة ميدانية) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر. ولتحقيق ذلك، تم جمع ما مجموعه 73 استبيان باستخدام أسلوب العينة الملائمة .كشفت النتائج عن وجود أثر ايجابي ودال معنويا للإفصاح الاختياري عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ الإفصاح الاختياري عن حوكمة المؤسسات والإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية على الأداء المالي للمؤسسات. ومع ذلك، تبين عدم وجود أثر دال معنويا للإفصاح الاختياري عن المعلومات

العامة على الأداء المالي للمؤسسات. في الأخير، وبناء على نتائج الدراسة قدما بعض التوصيات للمؤسسات الاقتصادية لتحسين أدائها المالي.

ـ دراسة محمد الصالح فروم (أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي ـدراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة-) هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المتمثلة في مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة شملت الفئات التالية :عضو مجلس إدارة، مدير تنفيذي، رئيس مصلحة، ومدقق داخلي لثماني (8 (مؤسسات عمومية اقتصادية لولاية سكيكدة، عن طريق تصميم استبيان شمل أسئلة تغطي محاور الدراسة تم توزيعها على فئات العينة. واعتمد الباحث على أدوات الإحصاء الوصفي (المتوسط والانحراف المعياري)، وكذا تحليل الانحدار المتعدد من أجل تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05.0 بين مدى التزام المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وبين أدائها المالي مقاسا بكل من بمعدل العائد على الأصول والعائد على المبيعات كل على حدي، بينما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05.0 بين مدى التزام المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وبين أدائها المالي مقاسا بكل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على الأموال الخاصة كل على حدي .

ـ دراسة بن عوالي إيمان، بوخاري عبد الحميد (أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية تقرت) تهدف الدراسة إلى البحث حول أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، كما هدفت على معرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بقواعد الحوكمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان لغرض جمع المعلومات حول المؤسسات عينة الدراسة وقد تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات قد أظهرت نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة ببن الشركة وأفراد المصالح المختلفة في الشركة في إطار الشفافية، ولاحظنا المؤسسات محل الدراسة ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة، كما يوجد تأثير ايجابي لتطبيق قواعد الحوكمة (الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة، المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم، وأصحاب المصالح)على الأداء المالي، حيث كان اكبر متوسط حسابي لعلاقة المؤسسة بأصحاب المصالح قد بلغ 11.4.

ـ دراسة حمدي شحده زعرب، وسام فتحي العسيوي (مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي لنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة)هدفت الدراسة لقياس أثر مبادئ

الحوكمة في تحسين الأداء المالي لنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بوحدة التأمين الصحي وموظفي وحدة الرقابة الداخلية والإدارة العامة للشئون المالية في وزارة الصحة، والبالغ عددهم (88)موظفا وموظفة، واستخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل، وقد تم توزيع الاستبيانات على مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة (84)استبانه أي بنسبة استجابة (95.9 %). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر لمبادئ الحوكمة التالية (العدالة والمساواة، مكافحة الفساد، التشريعات والأنظمة) على تحسين الأداء المالي لنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، بينما كانت المتغيرات التي ليست لها دلالة إحصائية هي (الرؤية الإستراتيجية سيادة القانون، المشاركة والمساءلة، الإفصاح والشفافية، النزاهة، اللامركزية، الكفاءة والفعالية، الاستجابة، الهيكل التنظيمي، الرقابة الداخلية والخارجية) أي أنها لا تؤثر في الأداء المالي.

- دراسة بالقاسم بن خليفه (تطبيقات مبادئ الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري من خلال إضفاء الشفافية والمصداقية في الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة)يعتبر الفساد المالي والاقتصادي من المشاكل التي تؤرق متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف الدول، هذه الظاهرة التي تعاني منها الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وان اختلف حجمه وأثاره من دولة إلى أخرى لاختلاف التركيبة السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لكل دولة، فقد اتسعت رقعة هذا الداء ونخر اقتصاديات الكثير من الدول، ذلك لما له من دور سلبي وخطير على كافة أفراد المجتمع، وعليه فالفساد من الناحية الاقتصادية والمالية يعتبر هدم للمجتمع واقتصاده ، وذلك من خلال هدم أسس هذا الاقتصاد وفقده لآلياته. ويتجلى ذلك في عدم التحكم في الموارد المالية للدولة والتي تتسم غالبا بالندرة، وعدم توجيهها إلى ما خصصت له (ترشيد النفقات) الأمر الذي يؤثر سلبا على المجتمع والتي تنعكس بعض مظاهره في انتشار البطالة.

- دراسة جمال العسالي (تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر2000-2014) سعى هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين أدائها.باعتبارها إحدى الآليات والنظم التسييرية الجديدة التي أثبتت فعاليتها في التجارب الدولية،ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي، حيث تناول الجانب النظري مختلف المفاهيم المتعلقة بقواعد حوكمة الشركات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأداء المؤسسي، مع الإشارة إلى مختلف التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي التشغيل، الصادرات، وذلك بناءا على الإحصائيات المقدمة من قبل الهيئات المختصة . أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه تحليل نتائج 250 استبانه موزعة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مختلف المجالات وفي كافة المناطق التراب الوطني(الجزائر)وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلبية عينة الدراسة من المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تؤكد أن تطبيق حوكمة الشركات يعمل على تحسين أداء المؤسسات على كافة المستويات والأداء الكلي للاقتصاد الوطني من خلال تفعيل دور هذا النوع من المؤسسات وتوفير له بيئة ملائمة تتماشى مع الأهداف المرجوة.

- دراسة عبد الوهاب بتقة، نورالدين عديلية (دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية) تناولت الدراسة بالتحليل دور مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة ميدانية على شركة مطاحن الحضنة لولاية المسيلة.

حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة و بيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى دورها على تحسين الأداء المالي ومت ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها حيث تم جمعها من خلال استبانه أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 25 من إطارات المؤسسة، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : أن لمبادئ الحوكمة دور كبير في تعزيز و تحسين الأداء المالي وبالتالي تحسين مكانة المؤسسة في بلوغ أهدافها المالية .

- دراسة بغو محمد الصغير (أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPL– أم البواقي-) تتضمن هذه الدارسة إبراز أثر الحوكمة على الأداء المالي لمؤسسة نفطال وحدة GPL– أم البواقي-؛ اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي؛ من خلال توزيع إستبيان على عينة مكونة من (35)موظف في المؤسسة محل الدارسة؛ والذي تضمن ثلاثة 3 محاور: المحور الأول تمثل في البيانات الشخصية؛ أما المحور الثاني فكان حول المتغير المستقل (مبادئ وآليات الحوكمة)؛ يقيس 05 أبعاد :مسؤوليات مجلس الإدارة؛ الإفصاح والشفافية؛ التدقيق الداخلي؛ التدقيق الخارجي؛ إدارة المخاطر؛ فيما تعلق المحور الثالث بالمتغير المستقل (الأداء المالي للمؤسسة)؛ وتم معالجة بيانات الاستبيان بالاعتماد على برنامج.SPSS ، توصلت الدارسة إلى أن مبادئ وآليات الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة نفطال وحدة GPL– أم البواقي.-

- دراسة ريان بن عباس (اثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للشركة – دراسة قياسية على عينة من شركات ولاية خنشلة-)هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي وإبراز مساهمتها في تحسين الأداء المالي، فتم اختيار عينة مقصودة من شركات ولاية خنشلة خلال سنة 2017. تم استخدام الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية لمعرفة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي، مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات بولاية خنشلة.

02. دراسات باللغة الأجنبية:

Iwan Setiawan, The Effect of Corporate Governance on Financial Performance, Advances in Engineering Research, volume 198 y Atlantis 2020

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير مبادئ الحوكمة الشركاتية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في إندونيسيا. يتم تحديد آلية حوكمة الشركات من خلال مجلس الإدارة والمفوض المستقل والمجلس الرقابي الشرعي، في حين يتم حساب الأداء المالي باستخدام عائد الأصول (ROA)والقيمة المضافة الاقتصادية .(EVA) تم جمع البيانات من تقارير البنوك السنوية لكل بنك في الفترة من 2014 إلى 2018، وتم اختيار 9 بنوك إسلامية بواسطة العينة المستهدفة. تعتمد طريقة التحليل في هذه الدراسة على تحليل المسار وتطبيق أداة WarpPLS 6.0.تكشف هذه الدراسة أن مجلس الإدارة له تأثير ملموس علىROA ، ومع ذلك، فإن المفوض المستقل والمجلس الرقابي الشرعي ليس لهما تأثير ملموس علىROA ، وعلى الجانب الآخر، يوجد تأثير ملموس فقط بين المفوض المستقل و ROAو .EVA يمكن أن تكون النتائج مرجعا لإدارة البنوك للتحكم في الأداء المالي، من خلال تحسين حوكمة الشركات الجيدة، وبالتالي سيزداد الأداء المالي.

abiahu mary-fidelis chidoziem, impact of corporate governance on firms financial performance,nnamdi azikiwe universitymnigeria 2017

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر مبادئ الحوكمة على أداء الشركات المالي في البنوك المسجلة في نيجيريا بهدف تحديد أداء البنوك المالي قبل وبعد تطبيق قانون الحوكمة في نيجيريا. الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم تكوين مجلس الإدارة لتحديد تأثيره على أداء الشركات المالي. تم استخدام تكوين مجلس الإدارة كمؤشر للحوكمة ، بينما تم استخدام عائد رأس المال المستخدم كمؤشر للأداء المالي. تستند الدراسة على نظرية المساهمين. تشمل عينة الدراسة خمسة عشر (15) بنكا تتم تداول أسهمها في بورصة نيجيريا. تم استخدام تقنية العينة الاعتبارية لاختيار سبعة (7) بنوك من العينة الكلية للدراسة. تم الحصول على البيانات من مصدر ثانوي (البيانات المالية المنشورة للبنوك المختارة) لفترة تغطي الفترة من 2003-2014. تم استخدام تحليل انحدار أقل مربعات عادي لتحليل البيانات. تم صياغة نموذج للدراسة. أظهرت النتائج من هذه الدراسة أن تكوين مجلس الإدارة له تأثير سلبي، على الرغم من عدم أهميته، على عائد رأس المال المستخدم خلال الفترة من 2003-2008 (p1) وخلال الفترة من 2009-2014 .(p2) في الختام، يختلف تنظيم الحوكمة بين البلدان، اعتمادا على السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لذلك، نوصي بأن يلتزم مديرو المجلس بتعليمات وأنظمة البنك المركزي في إدارة البنك، ومن خلال ذلك يمكنهم تحقيق أهدافهم واستعادة ثقة المساهمين في المجلس.

mohamed a. basuony, the effect of corporate governance on bank financial performance, corporate ownership و control / volume 11, issue 2,2014

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والمتغيرات التحكمية، مثل حجم البنك وعمر البنك، على الأداء المالي للبنوك. تتكون عينة هذه الدراسة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية التي تعمل في سبع دول شبه الجزيرة العربية، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. تستخدم تحليل الانحدار (OLS) لاختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك. توضح نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة مهمة بين حوكمة الشركات وربحية البنك. حجم المجلس، ونشاط المجلس، وعدد المدراء الخارجيين، وعمر البنك يؤثرون بشكل كبير على مؤشر "توبن كيو". وفي الوقت نفسه، تتأثر عائدات الأصول (ROA) والربحية الصافية (PM)بتركيز الملكية، ولجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة، وعمر وحجم البنك. تتوافق النتائج مع الدراسات السابقة التي تشير إلى أن الارتباط بين حوكمة الشركات وأداء الشركات لا يزال غير واضح بشكل قاطع، وأن تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك في الدول النامية لا يزال محدودا نسبيا.

Esen KARA, Effects Of Corporate Governance Level On The Financial Performance Of Companies, Cilt: 15 • Sayı: 2, -Russian Slavic University2015

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي. ولهذا الغرض، تم دراسة العلاقة بين الأداء المالي ومستوى حوكمة الشركات للشركات المدرجة في مؤشر XKURYفي الفترة من 2006 إلى 2012 باستخدام تحليل بيانات اللوحة الزمنية. تم استخدام البيانات المالية المستمدة من التقارير المالية السنوية المنشورة على موقع منصة الإفصاح العامة، وتم استخدام درجات تصنيف حوكمة الشركات المشتقة من جمعية حوكمة الشركات التركية. تظهر النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية وإيجابية بين درجة تصنيف حوكمة الشركات وقيمة "توبن كيو" ونسبة الرافعة المالية. من ناحية أخرى، تظهر النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة بين مستوى حوكمة الشركات ونسبة عائد الحقوق الخاصة، ونسبة عائد الأصول، ونسبة عائد المبيعات، والربح الصافي.

دراسة Frank, YU بعنوان: " حوكمة الشركات وإدارة الأرباح" ورقة عمل مقدمة في كلية الإدارة بجامعة مينيسوتا عام 2004.[1]

وقد تمثلت مشكلة البحث في إيجاد العلاقة بين تطبيق ممارسات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في الشركات الأمريكية. وهدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أن تطبيق مبادئ

[1] Frank Yu, Corporate Governance and Earnings Management, working paper, Carlson School of Management University of Minnesota, 2004.

حوكمة الشركات يؤثر على جودة المعلومات المالية المعلن عنها ويتم التعرف على خصائص لجنة التدقيق ومجلس الإدارة والعلاقة بينهما. وجدت الدراسة أن إدارة الأرباح ترتبط بممارسات الحوكمة من قبل لجنة مراجعة الحسابات ومجلس الإدارة.

-دراسة Haniffaa, et.al بعنوان " دراسة أثر الثقافة والحوكمة بشأن تقديم التقارير الاجتماعية للشركات من خلال دراسة الآثار المحتملة للمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات على الإفصاحات الاجتماعية" المنشور في مجلة المحاسبة والسياسة العامة العدد 24 عام 2005 م:[1]

تم إجراء هذه الدراسة من خلال دراسة الإفصاح في التقارير السنوية من عينة الدراسة المختارة من الشركات الماليزية جاءت واضحة في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومجلس إدارة الشركات من ناحية أخرى، واعتمد على عدد من المتغيرات، مثل الحجم، الربحية، وصناعة الوسائط المتعددة ونوع الصناعة المرتبطة بالكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة Gruszczynski بعنوان "حوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات البولندية" المنشورة في مجلة الأبحاث الاقتصادية المتقدمة العدد 12 لعام 2006م:[2]

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تأثير حوكمة الشركات على مستوى الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية في بولندا، بما في ذلك 37 شركة من أصل 53 من الشركات

المدرجة، ودرجة التعبير تم تصنيفها من قبل منتدى حوكمة الشركات في بولندا عام 2003 م، بينما اعتمدت بيانات الأداء المالي على البيانات المالية السنوية للعام 2002 م، بما في ذلك: نسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب الديون. وأظهرت النتائج أن العلاقة ذات ارتباط قوي بين نسبة الأرباح التشغيلية والرافعة المالية مع مستويات الحوكمة، ولم يظهر أي علاقة، المؤشرات المالية الأخرى توصلت الدراسة أيضا إلى أن حوكمة الشركات في بولندا يرتبط بقدرتها على مواجهة الأزمة المالية، من خلال السيولة والربحية ومتغيرات الرافعة المالية وأن مستوى حوكمة الشركات في بولندا يرتبط بالأداء المالي لإدارة الشركات.

-دراسة Stanciu بعنوان "المراجعة الداخلية للحسابات في البنوك" المنشور في مجلة جامعة بوخارست رومانيا عام 2008 م:[3]

[1] Haifa a ،R.M., T.E. Cooke, The impact of culture and governance on corporate social reporting ،Journal of Accounting and Public Policy 24, 2005

[2] Gruszczynski, M, Corporate governance and financial performance of companies in Poland. International Advances in Economic Research, 12(2), 251-259, 2006.

[3] Stanciu, Victoria, Internal Audit Approach in Banks, Faculty of Accounting and Management Information Systems, Bucharest-Romania, 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الجديد المدمج في إطار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبازل وأهمية التدقيق الداخلي لتطبيق المتطلبات الدولية المتعلقة بهما في ظل البيئة التنظيمية الجديدة. وشملت الدراسة المصارف التجارية في مدينة بوخارست الرومانية، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. ووجدت الدراسة أن إدارة البنك هي المسؤولة عن متابعة ورصد تنفيذ متطلبات بازل تبعاً لجميع أنواع المخاطر، وبالتالي إن مهمة التدقيق الداخلي في الحسابات تشمل تقييم مستوى مراقبة المخاطر ومراقبة كيفية تنفيذ هذه المتطلبات بما في ذلك الحد الأدنى من رأس المال، فضلاً عن تقييم مدى تطابق التنظيم الداخلي مع متطلبات اتفاقية بازل. وأظهرت نتائج البحث أن جودة المراجعة الداخلية والمهارات الفنية تعتبر هامة جداً في استجابة الإدارة لتحقيق مبادئ الحوكمة.

-دراسة Bushati & Rabadi بعنوان "تقييم حوكمة الشركات في الأردن" الصادرة عن البنك العربي للدراسات لعام 2009 م[1]

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم نظام التحكم المؤسسي في الأردن، لأن الأردن قد أحرزت تقدماً كبيراً في صياغة السياسات والتطبيقات المتقدمة في هذا المجال، ومراقبة وظائف سوق رأس المال، الشركات، سن قانون تشجيع الاستثمار، كل ذلك هو مسألة صارمة في تطبيق النظرية على أرض الواقع. هذه الدراسة تم إجراؤها على 44 شركة من الشركات المدرجة في السوق المالية. وهذا العدد يمثل ما نسبته 46 في المائة على أساس اختيار العينات وإجراء عملية التقييم والشفافية في الإفصاح عن المعلومات المقدمة لا تعتمد على مراكز تسجيل الأوراق المالية. وجاءت النتائج على النحو التالي:

1-سوق رأس المال الأردني أكثر تعقيداً مما يتطلب إنشاء الشركات المساهمة على مستوى عال، قامت الإدارة بتحديث دوري لتقديم التقارير والاتصالات عن استراتيجياتها.

2 -أظهرت النتائج أن مراقبة الشركات التي لم تنفذ بشكل كامل ولم تحقق توقعات المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة حول استثماراتهم.

3-العديد من الشركات لا تملك نظم وآليات للمراقبة والتحكم المؤسساتي.

-دراسة Lori Holder-Webb et.al .بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية" المنشور في مجلة أخلاقيات العمل التجاري لعام 2009 م:[2]

[1] Bashiti, Lubna, S; Rabadi, Aram, Y:" Assessing Corporate Governance in Jordan", The Arab Bank Review, Vol.8, No.1, p: 37-51, 2009.

[2] Lori Holder-Webb& Jeffrey R. Cohen &Leda Nath&David Wood, The Supply of Corporate Social Responsibility Disclosures Among U.S. Firms, Journal of Business Ethics 84, 2009.

وتشير هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تساهم في رفع المسؤولية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه مجموعة من المستثمرين من المؤسسات السائدة شجعت حركة لدمج المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الأسهم. وقامت الدراسة باستكشاف ممارسات إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات حجم من ٥٠ صناعة شركات أمريكية للتداول العام، حيث تم إجراء تحليل المحتوى للتعرف على محفظة الإعلام كاملة المقدمة من هذه الشركات خلال عام ٢٠٠٤م. تم الكشف عن نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل معظم الشركات في العينة، وأدرج في ما يقرب من نصف الإفصاحات العامة التي قدمت خلال تلك السنة من جانب عينة الشركات بعد تطبيق الحوكمة عليها وكانت مجالات التركيز بصفة خاصة على برامج الصحة والسلامة والمسائل البيئية والتنوع والموارد البشرية وتنشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مواقع الشركات والنشرات الصحفية، وتليها مباشرة الإفصاحات الواردة في الإيداعات الإلزامية للمستثمرين على حد سواء.

-دراسة Jeffrey Cohen, et.al .بعنوان "حوكمة الشركات وأثرها على وحدات اتخاذ القرارات والأداء الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية لشركات البيع بالتجزئة" المنشور في مجلة الأبحاث السلوكية للمحاسبة الأمريكية العدد 1 عام 2011 م:[1]

أظهرت هذه الدراسة بيان تصورات المستثمرين الأفراد العائد بعد تطبيق مبادئ الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الاهتمام بشأن الإفصاح للشركات عن المعلومات غير المالية واستخدم في هذه الدراسة مسحاً ل ٧٥٠ مستثمر من مستثمري التجزئة لدراسة التصورات حول مؤشرات الأداء الاقتصادي، سياسات حوكمة الشركات والأداء، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وأظهرت نتائج المسح أن معظم المستثمرين الأفراد حالياً

يهتمون بمعلومات الأداء الاقتصادي بالمرتبة الأولى تليها الحوكمة ومن ثم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

-دراسة Ammann et.al بعنوان "دور الحوكمة في تقييم الشركات" المنشور في مجلة العلوم المالية التجريبية عام 2011 م:[2]

[1] Jeffrey Cohen et.al. Retail Investors' Perceptions of the Decision- Usefulness of Economic Performance, Governance, and Corporate Social Responsibility Disclosures, BEHAVIORAL RESEARCH IN ACCOUNTING American Accounting Association, Vol 23, No. 1 DOI: 10.2308/Bria, 2011.

[2] Ammann, et.al, corporate governance on firm value: international evidence, jo urnal of empirical finance, 18,1, 2011.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنظمة في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧م وأجريت الدراسة لعينة من الشركات في الأردن وقد اظهرت النتائج أن تزايد الاهتمام بممارسة حوكمة الشركات يدفع للاهتمام بشكل كبير بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

- دراسة Gill & Obradovich بعنوان "دراسة تأثير حوكمة الشركات على تقييم الشركات الأمريكية" المنشور في مجلة العلوم المالية والاقتصادية عام 2012 م:[1]

أظهرت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات والرافعة المالية لعينة من احدى عشرة منظمة من منظمات الأعمال الأمريكية خلال الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٠٩م في بورصة نيويورك، وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن ممارسة حوكمة الشركات له أثر مختلف بين قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وأن كبر حجم مجلس الادارة يؤثر بشكل سلبي في قيمة المنشأة كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كل من لجنة المراجعة وحجم المنشأة والعائد على الأصول في قيمة المنشأة الاقتصادية.

-دراسة بيشت وآخرون بعنوان "فروقات حوكمة "البنوك" المنشور في مجلة جامعة أكسفورد العدد 3 للعام 2012. م:[2]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب إخفاقات البنوك خلال الأزمة المالية وإمكانية وجود رابط بين هذا الفشل وعدم تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية.

يرى الباحث الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية الحكم المصرفية، الذي يشير إلى ضعف دور الدائنين في مجتمعات متعددة. وتوصلت الدراسة إلى وجود موظفين متخصصين، ومجالس إدارة المخاطر بالإضافة إلى المديرين التنفيذيين سوف يكبد المصارف خسائر أقل في المتوسط. كما أنه لا يوجد أي دليل على أن حقوق المساهمين لن تتأثر في حال اعتماد نظام إدارة المخاطر في البنك.

المطلب الثاني: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

في هذا المطلب تمت فيه مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

[1] Gill, A. & Obradovich, J. The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American Firms, international research, journal of finance and economics, 91, 2012.
[2] Marco Becht, Patrick Bolton, and Ailsa Roell, why bank governance is different, Oxford University Press, Volume 27, 3, p 437-463, 2012.

أولا_من حيث المكان والزمان: تمثلت حدود دراستنا في ولاية ورقلة اما الدراسات السابقة فكانت في ولاية أخرى وبعضها في دول أخرى.وقد كانت حدود الدراسة الزمنية لهذه السنة 2023 أما الدراسات الأخرى كانت في سنوات سابقة مختلفة.

ثانيا-من حيث عينة الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على مؤسسة اتصالات الجزائر بينما الدراسات السابقة اعتمدت مؤسسات أخرى (مؤسسة نفطال، شركة مطاحن حضنة.....).

ثالثا-من حيث القطاع: تمت هذه الدراسة في قطاع المؤسسات الاقتصادية وهو الأمر الذي تاركة فيه مع الدراسات السابقة.

رابعا-من حيث متغيرات الدراسة:

1. متغيرات تابعة: تمثلت في الأداء المالي(النسب المالية للأداء المالي: نسب الربحية، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية).
2. متغيرات مستقلة: تمثلت في مبادئ الحوكمة (أصحاب المصالح، مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية**.....)**

فهناك دراسات تتشارك مع الدراسة الحالية في متغير مبادئ الحوكمة وأخرى تتشارك في متغير الأداء المالي، بينما هناك من تتشارك في كليهما.

خامسا_ من حيث الهدف: لقد اشتركت كل الدراسات حول هدف رئيسي واحد وهو التعرف على مدى تأثير الحوكمة على أداء الشركة كم هدفت دراسات أخرى إلى دراسة نتائج تطبيق أسس واليات الحوكمة، وهدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر مبادئ الحوكمة على تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكان الاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة في تغيير النظام الداخلي للمؤسسة.

سادسا-من حيث نتائج الدراسة:

وتمثلت أهم نتائج معظم الدراسات في:

- هناك مستوى عالي في الأداء المالي للمؤسسة بعد تطبيق أسس الحوكمة.

- اهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية بتبني نظام الحوكمة لتحسين من أدائها.

- انعكاس مبادئ الحوكمة بالإيجاب على تطوير أدائها والرفع منه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

- توجد علاقة طردية موجبة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

- هناك مستوى مرتفع لتحقيق نتائج عالية في الأداء المالي من طرف موظفي المؤسسة محل الدراسة.

- تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية له عائد إيجابي على فعليات أدائها المالي.

خلاصة الفصل

نستخلص من حلال هذا الفصل إن تطبيق حوكمة المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة لأنها عمل مهم وأساسي باعتبارها الأسلوب الذي يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع حيث تقوم على مجموعة من المبادئ التي عملت على وضعها مجموعة المنظمات والهيئات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ فنجاحها يتطلب تفعيل مبادئ و آليات الحوكمة، فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة، وتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة بالاعتماد على مبدأ الإفصاح والشفافية للوصول إلى جودة المعلومة المالية و المحاسبية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

دراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة فترة 2023

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية

يعتبر هذا المبحث مدخلا إلى الدراسة أثر مبادئ بالأداء المالي، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، والطريقة والأساليب التحليلية المستخدمة في الدراسة، بالإضافة.

المطلب الأول:الطريقة المعتمدة في الدراسة

تستوجب طبيعة الموضوع على الطالب اختيار المنهج الذي سيعتمده، والطريقة والأدوات المستعملة التي تساعده في ذلك، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى منهج وجمع بيانات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول:منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

أولا- منهج الدراسة:إن أهم ما يميز الدراسة الحالية هو العمل على معرفة اثر مبادئ الحوكمة بالأداء المالي، ولغرض الوقوف على مستويات هذا الأثر واختبار الفرضيات، يجب اختيار منهج يحدد الخطوات التي يتبعها الطالب للوصول إلى الغاية التي بني من أجلها البحث، ونظرا لطبيعة موضوع هذه المذكرة قامت الطالبة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري الذي يعتمد على تحديد خصائص الظاهرة ويعطي وصف وتفسير علمي منظم للظاهرة المدروسة وذلك بتقديم التعاريف وضبط المصطلحات والمفاهيم العامة لمبادئ الحوكمة والأداء المالي وإظهار العلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على دراسة الحالة بوصفه أحد الأساليب التي يعتمد عليها المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء الدراسة في مؤسسة اتصالات الجزائر، ولاستبيان وإستخدام برنامج **SPSS** من أجل معرفة ودراسة مختلف المؤشرات وتحليلها للتعرف على اثر مبادئ الحوكمة على تحسين الأداء المالي في اتصالات الجزائر.

ثانيا- مصادر جمع البيانات:لجمع البيانات الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين هما:

01. **المصادر الأولية:**لمعالجة الجانب التطبيقي للدراسة، تم اللجوء إلى الاستبيان كأداة أساسية للدراسة،وتم إعداده بالاعتماد على عدد من استبيانات الدراسات السابقة، وذلك بعد تعديله بما يتوافق بموضوع الدراسة ومن ثم تحكيمه من قبل المختصين؛

02.**المصادر الثانوية:** لإثراء الجانب المفاهيمي في الجزء النظري للدراسة، اعتمدت الطالبة على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمقالات، الأطروحات والبحوث التي تنوعت بين العربية والأجنبية،بالإضافة إلى البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا- مجتمع الدراسة:يتكون مجتمع الدراسة من موظفين اتصالات الجزائر ورقلة وتم اختيار هذا المجتمع بناءا على الدراسات السابقة لكونه يحقق أغراض الدراسة باعتبارهم على علاقة مباشرة مع مبادئ الحوكمة والأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، مؤسسة إتصالات الجزائر مؤسسة عمومية ذات أسهم بطابع تجاري في مجال الخدمي بالأخص في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تنشط على المستوى الوطني، ويقدر رأسمالها الافتتاحي ب100 مليون دينار جزائري إلى غاية 2005، ثم رفع إلى 50مليار دينار جزائري و بعدد أسهم بلغ 10.000.000 سهم، والمقيد في السجل التجاري برقم02B0018083، ومقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة بالطريق الوطني رقم 5 الديار الخمس المحمدية 16211، وعمر المؤسسة قانونا محدد بتسع وتسعين سنة، ويبلغ عدد عمالها حوالي 20 ألف عامل، كما بلغ رقم أعمالها خلال سنة 2014 00 000 180 275 61 دينار جزائري.

بحيث دخلت المؤسسة في نشاطها رسميا ابتداء من 1 جانفي 2003 باعتمادها على ثلاثة أهداف في التكنولوجيا الإعلام والاتصال: "المردودية، الفعالية، جودة الخدمات، ورغبتها هي تحقيق مستوى عالي، قياسي، تقني، اقتصادي واجتماعي لتبقى دوما الرائدة في ميدانها نظرا لوجودها في محيط تنافسي هدفها تنمية سعتها والحفاظ على مكانتها العالمية كشركة إعلام واتصال في الجزائر، وتتمثل منتجاتها في الهاتف الثابت، والهاتف النقال،وخدمة الانترانت ..الخ.

وتتفرع عن المديرية العامة بالجزائر مباشرة في المستوى الثاني مديريات عملياتية منفصلة في مواقع جغرافية مختلفة تشرف على تقديم الخدمات، ومن بين هذه المديريات المديرية العملية **"بورقلة"**وهي محل دراسة وسميت**"DO OUARGLA"** وتحتوي على عدد عمال اكثر من 600 عامل، وبلغ رقم الأعمال لشهر جانفي لسنة 2018 **(**785176.33 122دينار جزائري)، تقع في شارع روابح عبد الرحمان بورقلة بحيث تحتوي على دوائر ومصالح وكذا 5 وكلات تجارية ب :**حي النصر، ورقلة، تقرت، تماسين، حاسي مسعود..**

كما أن نقطة قوة وضعف اتصالات الجزائر هي الوكالات التجارية حيث تتمثل نسبة التحصيل منها 70% بحيث تتمثل مهامها الرئيسية في (استقبال وتوجيه الزبائن، عرض وبيع الخدمات،

عملية توزيع الفواتير وتحصيل مبالغها،متابعة شكاوى الزبائن) وتنقسم الوكالة التجارية في ورقلة إلى قسمين:

القسم الداخلي: أي القسم التقني الذي يهتم بالتكنولوجيا والتركيب والبحوث ...الخ.

القسم التجاري: الذي يهتم بالزبائن المشتركين سواء كانوا جدد أو دائمين تختص هذه بالهاتف الثابت واللاسلكي وتقديم خدمات الانترنت.

ثانيا- عينة الدراسة:أجريت الدراسة الحالية في اتصالات الجزائر ورقلة ،ونظرا لصعوبة إجراء المسح الشامل لمجتمع البحث لأسباب تتعلق بحجم العمل من جهة، وضيق الوقت لديهم من جهة أخرى، حيث بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للمعالجة **40** استبيان، حسب ما هو مبين في الجدول أدناه، الذي يلخص نتائج العملية المتعلقة بجمع المعلومات، حيث من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن عدد الاستبيانات الموزعة بلغ **(55)** استبيان واسترجع منها **(40)** استبيان، **(15)** منها لم ترد، وبعد فحصها والتأكد من صلاحيتها للتحليل تبين أن هناك **(09)** استبيانات غير صالحة للدراسة لأنها لا تستوفي الشروط المطلوبة، مما أدى إلى استبعادها ليتم الحصول في الأخير على **(31)** استبيان والجدول التالي يوضح توزيع الاستبيانات:

جدول رقم 1:وضح توزيع الاستبيانات في المؤسسة اتصالات الجزائر

البيان	العدد
عدد الاستبيانات الموزعة	**55**
عدد الاستبيانات المسترجعة	**40**
عدد الاستبيانات التي لم ترد	**15**
عدد الاستبيانات الملغاة	**09**
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	**31**

المصدر: من إعداد الطالبةبناء على نتائج توزيع الاستبيان

ثالثا: متغيرات الدراسة:الجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة:

***جدول رقم* 2: يوضح متغيرات الدراسة**

المتغيرات	الرمز
المتغير التابع: الأداء المالي	Y
المتغير المستقل:مبادئ الحوكمة	X

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني:الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة

الفرع الأول:أداة الدراسة

كما أشرنا سابقا،فإننا استخدمنا في هذه الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات تم تصميمه بناءا على الدراسات السابقة الموضحة في الجدول أدناه، وللإجابة على أسئلة الاستبيان تم استخدم مقياس ليكارت الثلاثي، حيث قمنا بتقسيم الإستبيان إلى ثلاثة محاور وهي:

- ✓ **المحور الأول:** ويتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بالعاملين محل الدراسة (المستوى التعليمي-التخصص التعليمي-المنصب الوظيفي-الخبرة)؛
- ✓ **المحور الثاني:** يتعلق بالعبارات الخاصة مبادئ الحوكمة؛
- ✓ **المحور الثالث:** يتعلق بالمتغير التابع وهو الأداء المالي؛

وللإجابة على العبارات الخاصة بمبادئ الحوكمة والأداء المالي في الاستبيان تم الاعتماد على مقياس "ليكارت الثلاثي "،نظرا لاستخدامه في الكثير من الدراسات السابقة،وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة تتمثل في موافق، محايد، غير موافق ومن أجل تحديد الاتجاه أعطينا احتمالات الإجابات الثلاثة السابقة أوزان محددة كما يبينه الجدول 03ليتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح ولتحديد قيمته يتم ذلك كالآتي:

1- حساب المدى: المدى = أكبر قيمة-أقل قيمة أي 3-1 =2؛
2- يقسم المدى على الفئات :3/2=0.66؛
3- يضاف (0.66) إلى الحد الأدنى للمقياس.

جدول رقم3: الأوزان المقترحة حسب مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	الأوزان	المتوسط المرجح	الاتجاه
غير موافق	**01**	**(01.66-01.00)**	منخفض
محايد	**02**	**(02.33-01.67)**	متوسط
موافق	**03**	**(03.00-02.34)**	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على كتاب إياد عبد الفتاح ،أساليب التحليل الكمي

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

البرامج : تمت الاستعانة ببرنامج **Excel2007** في تفريغ بيانات الأولية للاستبيان وتم قياس وتحليل البيانات الأولية بالاعتماد على برنامج **SPSS** ، استخدمنا مجموعة من أساليب الإحصائية من أجل إختبار الفرضيات وهي:

- ✓ اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة؛
- ✓ النسب المئوية والتكرارات وذلك من أجل تحليل البيانات الشخصية؛
- ✓ المتوسط الحسابي لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل عبارة، حيث يساعدنا على ترتيب العبارات ويبن لنا الأبعاد التي لها أعلى متوسط؛
- ✓ الانحراف المعياري لمعرفة التشتت الحاصل لأفراد الدراسة نحو كل فقرة؛
- ✓ تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على أثر المغير المستقل على المتغير التابع.

الفرع الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا-صدق أداة الدراسة: لغرض التأكد من مصداقية أداة الدراسة، تم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين في الكلية، للتحقق من مدى صدق فقرات ومعرفة مدى ملائمة ووضوح الفقرات المستخدمة لقياس كل من مبادئ الحوكمة والأداء المالي إضافة إلى مدى انتماء كل فقرة من فقرات الاستبيان للبعد الذي تقيسه، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين حول إجراء التعديلات التي اتفق عليها أغلبهم، والتي كانت تصب في جانب صياغة و حذف أو إضافة بعض العبارات، لنحصل في الأخير على الاستبيان في نسخته النهائية كما هو مبين في الملحق رقم**01**.

ثانيا-ثبات أداة الدراسة: يقصد بالثبات مدى استقرار أداة الدراسة وعدم تناقضها، حيث يوضح ما إذا كان الاستبيان سيعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل المحسوب في حالة ما إذا تم إعادة توزيعها على نفس أفراد العينة،وتم الاعتماد في هذه الدراسة على معامل الثبات **الفا كرونباخ** والذي يعتبر أحد أهم طرق لقياس الثبات حيث لا يجب أن تقل قيمته عن**62%**من اجل الاعتماد على النتائج المتوصل إليها، وبالتالي فالجدول أدناه يوضح معامل الثبات لمجموع أبعاد الاستبيان ككل:

جدول رقم4: يوضح ثبات الأداة حسب المعامل (ألفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا	النتيجة
01	مبادئ الحوكمة	08	0.834	ثابت
02	الأداء المالي	7	0.831	ثابت
03	علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي	10	0.901	ثابت
المحاور		25	0.936	ثابت

مصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمرخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كورنباخ لكل محاور الاستبيان هي معاملات ثابتة، وكذلك معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان معا بلغ 0.936وهذا يدل على أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختيار فرضيتها.

تجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات ألفا كرونباخ، تتراوح بين (1-0)، وكلما أقترب من الواحد؛ دل على وجود ثبات عال، وكل ما أقترب من الصفر؛ دل على عدم وجود ثبات ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم ما توصلنا إليه من خلال عمليات التحليل الإحصائي، بخصوص دور مبادئ الحوكمة وتأثيرها على الأداء المالي، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية التي ذكرناها سابقا،وبعرض إجابات وتوجهات أفراد العينة وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول: الخصائص الشخصية

أولا-توزيع أفراد العينة حسب مسار التعليمي: الجدول الموالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسار التكويني

جدول رقم5: يوضح توزيع العينة حسب المسار التعليمي

	العينة	التكرارات	النسبة المؤوية
الإجابة	ثانوي	2	%6.5
	شهادة مهنية	8	%25.8
	جامعي	19	%61.3
	مؤهل علمي أخر	2	%6.5
	المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمخرجات برنامج SPSS إصدار 26

بناء على البيانات المقدمة، نلاحظ ملاحظة أن النسب المئوية للعينات تتفاوت بين المسارات التعليمية المختلفة. حيث أن النسبة الأعلى للعينات تتركز في المجموعة الجامعية بنسبة 61.3%، تليها الشهادة المهنية بنسبة 25.8%. بينما تشكل العينات الثانوية والمؤهل العلمي الآخر نسبة أقل بنسبة 6.5% لكل منهما.

جدول رقم 6:يوضح توزيع عينة المبحوثين حسب التخصص العليمي

	العينة	التكرارات	النسبة المؤوية
الإجابة	مالية	2	%6.5
	محاسبة	7	%22.6
	علوم تسيير	11	%35.5
	تخصص آخر	11	%35.5
	المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمخرجات برنامج SPSS إصدار

بناء على البيانات المقدمة، نلاحظ ملاحظة أن النسب المئوية للعينات تتفاوت بين المسارات التخصص حيث أن النسبة الأعلى للعينات تتركز في المجموعة التخصص علوم التسيير وتخصص أخر بنسبة 35%، تليها التخصص المحاسبي المهنية بنسبة 28%. بينما تشكل العينات التي لديها تخصص مالي نسبة أقل بنسبة 6.5%

جدول رقم7:يوضح توزيع عينة المبحوثين حسب المنصب الوظيفي

	العينة	التكرارات	النسبة المؤوية
الإجابة	عضو مجلس إدارة	2	%6.5
	تقني سامي	14	%45.2
	محاسب	5	%16.1
	منصب وظيفي أخر	10	%32.3
	المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات برنامج الإحصائي Spss

توزيع عينة المبحوثين حسب المنصب الوظيفي يوضح تنوعا في توزيع العينة المدروسة. وفقا للبيانات المقدمة، يمكن استنتاج ما يلي: أن تقنيين ساميين يمثلون النسبة الأكبر في العينة بنسبة 45.2%. يليهم مجموعة المناصب الوظيفية الأخرى بنسبة 32.3%. يأتي بعدهم محاسبون بنسبة 16.1%. وفي النهاية، يتبعهم أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 6.5%. يشير التحليل إلى تواجد تقنيين ساميين يشكلون الجزء الأكبر من العينة المدروسة فيما يتعلق بالمناصب الوظيفية. هذا يمكن أن يشير إلى أهمية الخبرة التقنية والمهارات في العينة المدروسة

جدول رقم8: يوضح توزيع عينة المبحوثين حسب الخبرة

	العينة	التكرارات	النسبة المؤوية
الخبرة:	أقل من 05 سنوات	7	%22.6
	من 10 سنوات فأكثر	18	%58.1
	من 5 سنوات فأكثر	6	%19.4
	المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمخرجات برنامج SPSS

توزيع عينة المبحوثين حسب الخبرة يظهر تفاوتا في مستوى الخبرة بين المبحوثين. استنادا إلى البيانات المقدمة، يمكننا أن تستنتج أن العينة المدروسة تتميز بتواجد مبحوثين ذوي خبرة عالية، حيث يمثلون الأغلبية الساحقة من العينة. هذا يشير إلى أهمية الخبرة في السياق الذي تمت دراسته. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن هذه النتائج تمثل فقط العينة المدروسة ولا تعكس بالضرورة التوزيع العام لمستويات الخبرة في السكان الكلي، حيث يشير التوزيع النسبي إلى أن الأشخاص الذين لديهم خبرة من 10 سنوات فأكثر يمثلون النسبة الأكبر في العينة بنسبة 58.1%. تأتي بعدهم الأشخاص الذين لديهم خبرة من 5 سنوات فأكثر بنسبة 19.4%. وأخيرا، الأشخاص الذين لديهم أقل من 5 سنوات من الخبرة يمثلون نسبة 22.6%.

الفرع الثاني: تحليل العبارات الخاصة بمحور مبادئ الحوكمة

01. محور مبادئ الحوكمة:يظهر الجدول الموالي نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بمحور مبادئ الحوكمة،وبناء على هذه النتائج قمنا بتحليل الفرضية الأولى وهي كالتالي:

جدول رقم 9: تحليل إيجابيات العينة على محور مبادئ الحوكمة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات لشركة، خطط العمل، الأهداف، مراقبة السير بشكل فعال	2.61	0.715	مرتفع	04
02	التأكد من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين	2.87	0.499	مرتفع	01
03	وجود برامج خاصة بكل دورة تقوم بتقييم الأداء الفعال للمؤسسة باستمرار	2.61	0.667	مرتفع	04
04	الإفصاح عن كافة معلومات وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بها في الوقت الازم والمناسب قصد تمكين كل الأطراف المعنية من الاطلاع عليها.	2.74	0.514	مرتفع	03

05	أداء كل المسؤولين عملهم بما تقتضيه العناية والأصول الأخلاقية للمهنة مما يولد المصداقية والثقة بين الإطارات والإدارة العليا.	2.87	0.341	مرتفع	01
06	المساوات والعدالة بين جميع الأطراف يزيد من ثقتهم وضمان لحقوقهم	2.84	0.454	مرتفع	02
07	تماثل الحقوق حسب القوانين واللوائح لنشأة المساوات والعدالة بين جميع الأطراف.	2.74	0.575	مرتفع	03
08	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات لشركة، خطط العمل، الأهداف، مراقبة السير بشكل فعال	2.74	0.575	مرتفع	03
الكلي		2.75	0.377	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمخرجات برنامج SPSS

تم إجراء تحليل لمبادئ الحوكمة وفقا للعبارات المقدمة في الجدول. تم تصنيف المعدل الحسابي لكل عبارة، وكذلك الانحراف المعياري الذي يعكس التباين في الإجابات. تم تقدير مستوى الموافقة على أساس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. تم أيضا ترتيب العبارات وفقا للمعدل الحسابي من الأعلى إلى الأدنى، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. العبارة رقم 2 حقّقت المتوسط الحسابي الأعلى بقيمة 2.87 وانحراف معياري منخفض بقيمة 0.499. تشير هذه العبارة إلى أن التأكد من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين.

2. العبارتين رقم 5 ورقم 6 حققتا المتوسط الحسابي الثاني الأعلى بقيمة 2.87 وانحراف معياري منخفض بقيمة 0.341 و 0.454 على التوالي. تشير هاتان العبارتان إلى أن أداء المسئولين وتوفير المساواة والعدالة بين جميع الأطراف تزيد من ثقتهم وتضمن حقوقهم.

3. العبارة رقم 4 حققت متوسطا حسابيا بقيمة 2.74 وانحراف معياري منخفض بقيمة 0.514. تشير هذه العبارة إلى أهمية الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالشركة لضمان تمكين جميع الأطراف المعنية من الاطلاع عليها.

4. العبارات رقم 1 ورقم 3 ورقم 7 ورقم 8 حققت متوسطا حسابيا متقاربا بين 2.61 و 2.74. تتعلق هذه العبارات بأهمية دور مجلس الإدارة في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل ومراقبة سير العمل بشكل فعال، ووجود برامج لتقييم الأداء الفعال للمؤسسة، وتماثل الحقوق والعدالة وفقا للقوانين واللوائح.

بشكل عام، يتضح أن مبادئ الحوكمة تحظى بدعم مرتفع من قِبَل المبحوثين، حيث تم تصنيف متوسط المجموع الكلي للعبارات على أنه "مرتفع" بمعدل 2.75.

02-المحور الثاني الأداء المالي:يظهر الجدول الموالي نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بمحور الأداء المالي

جدول رقم10:يوضح نتائج تحليل عبارات محور الأداء المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	الاعتماد على الطرق الحديثة، وتكنولوجيات المعلومات في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والاستراتيجيات يساعد في الفرع وتحسين من أدائها.	2.84	0.523	مرتفع	03
02	هناك نظم سليمة لرقابة/الرقابة المالية، رقابة العمليات../مما يمنع وجود تلاعبات مالية.	2.90	0.396	مرتفع	01
03	توجد علاقة تعاون بين مجلس الإدارة والمدقق الداخلي.	2.87	0.428	مرتفع	02
04	تعتمد المؤسسة على المؤثرات المالية لتقييم الأداء المالي.	2.81	0.477	مرتفع	04
05	تستفيد المؤسسة من نصائح المؤسسات المالية، حول استراتيجيات العمل والاستراتيجية المالية، وذلك من أجل الرفع من أدائها.	2.77	0.497	مرتفع	05
06	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية، بقدرتها على التغذية العكسية، وذلك من أجل استغلالها مستقبلا في تحسين الأداء المالي.	2.84	0.374	مرتفع	03
07	وجود مجلس إداري قوي، يرفع من قدرة المؤسسة على ممارسة حكم موضوعي وسليم في تسيير شؤون الشركة والرفع من أدائها	2.77	0.425	مرتفع	05
الكلي		2.82	0.316	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمخرجات برنامج SPSS

تعكس الفقرة الأولى أهمية استخدام التكنولوجيا في مجال المالية لتحسين الأداء. يشير المتوسط الحسابي العالي المقدر بـ 2.84إلى أن العينة تعتقد بشدة في فوائد استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والاستراتيجيات. وتشير قيمة الانحراف المعياري للفقرة المقدرة بـ0.523 إلى أن هناك تباينا معتدلا في آراء العينة بشأن هذه النقطة.

في الفقرة الثاني والتي تمثل الاعتقاد القوي للعينة بأن النظم المالية السليمة ورصد العمليات المالية يسهمان في منع وجود تلاعبات مالية. حيث أن المتوسط الحسابي 2.90 العالي يشير إلى اتفاق عام بين أفراد العينة بشأن هذا الأمر، وقيمة الانحراف المعياري المنخفضة 0.396 تشير إلى عدم وجود تباين كبير في آراء العينة بشأن هذا الجانب.

تشير الفقرة الثالثة إلى وجود علاقة تعاون قوية بين مجلس الإدارة والمدقق الداخلي. حيث يشير المتوسط الحسابي المقدر بـ 2.87 والمرتفع إلى اعتقاد قوي لدى العينة بأن التعاون بين هاتين الجهتين يسهم في تعزيز الأداء المالي. ما عن قيمة الانحراف المعياري 0.428 المعتدلة تشير إلى وجود بعض التباين في آراء العينة بشأن طبيعة هذه العلاقة.

الفقرة الرابعة من محور الأداء المالي والتي تمثل إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على المؤثرات المالية لتقييم أدائها المالي. جاء بمتوسط حسابي 2.81 وذات سلم مرتفع يشير إلى اعتقاد قوي لدى العينة بأهمية استخدام المؤثرات المالية في تقييم الأداء. قيمة الانحراف المعياري المرتفعة تشير إلى وجود تباين واسع في آراء العينة بشأن هذه النقطة.

تشير هذه الفقرة الخامسة إلى أن المؤسسة تستفيد بشكل كبير من نصائح المؤسسات المالية فيما يتعلق بالاستراتيجيات المالية واستراتيجيات العمل لرفع أدائها. المتوسط الحسابي المرتفع 2.77يشير إلى اعتقاد قوي لدى العينة بأهمية هذه النصائح. قيمة الانحراف المعياري 0.497المرتفعة تشير إلى وجود تباين كبير في آراء العينة بشأن فعالية هذه النصائح.

الفقرة السادسة تشير هذه الفقرة إلى أن المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة تتمتع بقدرة على توفير تغذية عكسية وتحسين الأداء المالي في المستقبل. المتوسط الحسابي2.84 المرتفع يشير إلى اعتقاد قوي لدى العينة بأهمية استغلال هذه المعلومات في تحسين الأداء المالي. قيمة الانحراف المعياري 0.374المنخفضة تشير إلى عدم وجود تباين كبير في آراء العينة بشأن هذه النقطة.

تشير الفقرة السابعة من محور الأداء المالي إلى أهمية وجود مجلس إداري قوي يسهم في تحسين أداء المؤسسة وممارسة حكم موضوعي وسليم في تسيير شؤون الشركة. المتوسط الحسابي2.77 المرتفع يشير إلى اعتقاد قوي لدى العينة بأهمية وجود مجلس إداري قوي. قيمة

الانحراف المعياري0.425 المعتدلة تشير إلى وجود بعض التباين في آراء العينة بشأن فعالية هذا الجانب.

الفرع الثالث: تحليل العبارات الخاصة بمحور مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي

جدول رقم 11:يوضح نتائج تحليل عبارات محور علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	تعتمد المؤسسة على المؤثرات المالية لتقييم الأداء المالي.	2.68	.599	مرتفع	07
02	تستفيد المؤسسة من نصائح المؤسسات المالية، حول استراتيجيات العمل والاستراتيجية المالية، وذلك من أجل الرفع من أدائها.	2.74	.575	مرتفع	03
03	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية، بقدرتها على التغذية العكسية، وذلك من أجل استغلالها مستقبلا في تحسين الأداء المالي.	2.77	.560	مرتفع	02
04	وجود مجلس إداري قوي، يرفع من قدرة المؤسسة على ممارسة حكم موضوعي وسليم في تسيير شؤون الشركة والرفع من أدائها	2.74	.575	مرتفع	03
05	العلاقة بين مبادئ الحكومة والأداء المالي في المؤسسة	2.81	.477	مرتفع	01
06	تقوم حوكمة الشركات بإعطاء صورة لطريقة المتبعة للتسيير الوضع المالي للمؤسسة تعمل تطبيق مبادئ الحوكمة على خلق نقاط تساعد على ابراز فعالية الأداء المالي لشركة	2.74	.631	مرتفع	04
07	تعتمد الشركة على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي	2.65	.661	مرتفع	08
08	تعطي مبادئ الحوكمة جميع حقوق المساهمين والأطراف الأخرى لتحقيق أداء مالي على	2.61	.667	مرتفع	09
09	تأكد الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظام المحاسبية والمالية يؤدي إلى تحسين أداء مالي لشركة	2.71	.588	مرتفع	05
10	تبرز أعضا الإدارة بخبرات ومؤهلات جيدة ويعملون بحسن نية وعناية وعلى أساس معلومات الكاملة بما يحقق مصلحة المؤسسة يؤدي إلى تحسين أداء المالي لها	2.74	.575	مرتفع	03
العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي في المؤسسة		2.71	.431	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمخرجات برنامج SPSS

في المحور الثالث، الذي يتناول العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي في المؤسسة، يمكن تحليل وتعليل العبارات المدرجة في الجدول على النحو التالي:

في الفقرة الأولى تظهر هذه العبارة أن المؤسسة تعتمد على المؤثرات المالية كطريقة لتقييم أدائها المالي. يتضح أن هناك تفاوتا بسيطا في آراء العينة حيث يتراوح المتوسط حول 2.68، ويكون الانحراف المعياري مع قيمة 0.599، مما يشير إلى وجود موافقة معتدلة بين أفراد العينة بشأن هذه العبارة.

تشير الفقرة الثانية تشير إلى أن المؤسسة تستفيد من نصائح المؤسسات المالية لتحسين أدائها، سواء على صعيد استراتيجيات العمل أو الاستراتيجية المالية. يشير المتوسط الحسابي إلى وجود مستوى معتدل من الموافقة على هذه العبارة بقيمة 2.74، ويظهر الانحراف المعياري المنخفض بقيمة 0.575 تجانسا في آراء العينة بشأن هذا الجانب.

العبارة الثالث من المحور الثالث تعكس أن المؤسسة ترى أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تمتلك قدرة على التغذية العكسية، ويمكن استغلالها في تحسين الأداء المالي في المستقبل. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع من الموافقة بقيمة 2.77، ويشير الانحراف المعياري المنخفض بقيمة 0.560 إلى تجانس في آراء العينة بشأن هذه العبارة.

الفقرة الرابعة تشير هذه العبارة إلى أن وجود مجلس إداري قوي يساهم في رفع قدرة المؤسسة على ممارسة حكم موضوعي وسليم في إدارة شؤون الشركة وتحسين أدائها. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع من الموافقة بقيمة 2.74، ويظهر الانحراف المعياري المنخفض بقيمة 0.575 تجانسا في آراء العينة بشأن هذه العبارة.

تشيرا الفقرة الخامسة إلى وجود علاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي في المؤسسة. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع من الموافقة بقيمة 2.81، ويشير الانحراف المعياري المنخفض بقيمة 0.477 إلى تجانس في آراء العينة بشأن هذه العبارة وقوة العلاقة المفهومة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي.

تعكس لفقرة السادسة أهمية حوكمة الشركات في توفير صورة واضحة للطريقة التي يتم بها إدارة الأمور المالية للمؤسسة، وكيفية تطبيق مبادئ الحوكمة لإنشاء نقاط قوة تساعد في تعزيز فعالية الأداء المالي للشركة. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع من الموافقة بقيمة 2.74، ويظهر الانحراف المعياري المرتفع بقيمة 0.631 تباينا في آراء العينة بشأن هذه العبارة.

الفقرة السابعة تشير هذه العبارة إلى أن الشركة تعتمد على المؤشرات المالية كأداة لتقييم أداءها المالي. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع نسبيا من الموافقة بقيمة 2.65، ومع ذلك، يظهر الانحراف المعياري المرتفع بقيمة 0.661 أن هناك تباينا كبيرا في آراء العينة بشأن هذه العبارة.

أما الفقرة الثامنة تعكس هذه العبارة أن مبادئ الحوكمة تسعى إلى منح جميع حقوق المساهمين والأطراف الأخرى بهدف تحقيق أداء مالي ممتاز. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع نسبيا من الموافقة بقيمة 2.61، ومع ذلك، يشير الانحراف المعياري المرتفع بقيمة 0.667 إلى تباين في آراء العينة بشأن هذه العبارة.

تشير العبارة ما قبل الأخيرة إلى أن التأكد من نزاهة التقارير وسلامة النظام المحاسبي والمالي يمكن أن يسهم في تحسين أداء المالي للشركة. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع نسبيا من الموافقة بقيمة 2.71، ويظهر الانحراف المعياري المنخفض بقيمة 0.588 أن هناك اتفاقا نسبيا في آراء العينة بشأن هذه العبارة.

تشير الفقرة الأخيرة هذه العبارة إلى أن وجود أعضاء الإدارة ذوي الخبرة والمؤهلات الجيدة، والعمل بحسن نية وعناية وعلى أساس معلومات كاملة، يمكن أن يسهم في تحسين أداء المالي للشركة. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع من الموافقة بقيمة 2.74، ويشير الانحراف المعياري المنخفض بقيمة 0.575 إلى اتفاق نسبي في آراء العينة بشأن هذه العبارة.

عن المحور الثالث من الدراسة يعكس العلاقة المرتبطة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي في المؤسسة. المتوسط الحسابي يشير إلى مستوى مرتفع نسبيا من الموافقة بقيمة 2.71، ويشير الانحراف المعياري المنخفض بقيمة 0.431 إلى اتفاق نسبي في آراء العينة بشأن هذه العلاقة.

من خلال التحليل السابق، يمكن ملاحظة أن معظم العبارات تحظى بمستوى مرتفع من الموافقة، مما يشير إلى أن العينة تعتقد بشكل عام بوجود علاقة إيجابية بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي في المؤسسة. ومع ذلك، يوجد تباين في آراء العينة بشأن بعض العبارات، وهو مشار إليه بواسطة الانحراف المعياري الذي يشير إلى تفاوت في الاستجابات.

المطلب الثاني:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

من خلال المطلب الثاني والذي سوف نتطرق فيه إلى مناقشة نتائج الدراسة والمتوصل إليها من خلال إجابات العينة حول محاور الدراسة والتي سوف نناقش فيها مستويات كل من مستوى مبادئ الحوكمة والأداء المالي بمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة وكذلك مستوى مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي حسب رأي العينة المدروسة، بالإضافة إلى

دراسة العلاقة بين محاور الثالث والتي استخدمنا فيها اختبار (R) معامل الارتباط بيرسون، وتحديد كذلك العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي بمؤسسة اتصالات الجزائر.

الفرع الأول: تحديد مستويات المحاور

جدول رقم 12: تحديد مستويات محاور الدراسة حسب رأي العينة المدروسة

الرقم	المحور	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	**محور مبادئ الحوكمة**	07	2.75	0.377	مرتفع
02	**محور الأداء المالي**	07	2.82	0.316	متوسط
03	**محور مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي**	10	2.71	0.431	مرتفع

من إعداد الطالبة وفقا للمخرجات برنامج SPSS

أولا- محور مبادئ الحوكمة :يشير التحليل إلى أن هناك توافقا معتدلا بين أفراد العينة بشأن محور مبادئ الحوكمة ، يتضح أن متوسط التقييمات لهذا المحور هو 2.75، والذي يشير إلى أن العينة تتفق بشكل عام على أهمية مبادئ الحوكمة في المؤسسة. ومع ذلك، قد تكون هناك بعض التباينات في الآراء حول هذا المحور، حيث يتراوح الانحراف المعياري حوالي 0.377. هذا يعني أن بعض الأفراد قد يتباينون في النظر إلى فعالية وأهمية مبادئ الحوكمة في تحقيق الأداء المالي للمؤسسة.

ثانيا- محور الأداء المالي:يشير التحليل إلى أن العينة المدروسة لديها مستوى موافقة متوسط بشأن محور الأداء المالي. يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.82، وهو يشير إلى أن هناك تحسينات محتملة في إدارة الأداء المالي بالمؤسسة. يتراوح الانحراف المعياري حوالي 0.395، مما يشير إلى وجود بعض التباين في الآراء بين أفراد العينة حول هذا المحور. يمكن أن يكون من الضروري تعزيز إدارة الأداء المالي وتبني استراتيجيات لتحقيق نتائج أفضل في هذا المجال.

ثالثا- محور علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي:يظهر التحليل أن العينة المدروسة تتفق بشكل كبير على محور علاقة مبادئ الحوكمة ب الأداء المالي. المتوسط الحسابي لهذا المحور يبلغ 2.71 والذي يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن مبادئ الحوكمة لديها علاقة بالأداء المالي للمؤسسة. الانحراف المعياري المقدار البالغ حوالي 0.431 يشير إلى أن هناك قد تكون هناك بعض التباينات في الآراء، ولكن الاتفاق العام مازال مرتفعا.

من خلال الجدول السابق نستنتج

01. مستوى مبادئ الحوكمة بمؤسسة اتصالات الجزائر مرتفع؛

02. متسوى الأداء المالي بمؤسسة اتصالات الجزائر مرتفع؛

03. هناك علاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر؛

الفرع الثاني: العلاقة بي مبادئ الحوكمة والأداء المالي

من خلال هذا الفرع سوف نحاول أن نحدد حجم العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي بمؤسسة اتصالات الجزائر بورقلة والجدول الموالي يقدم قيم معاملات خط الانحدار للمؤسسة

جدول رقم 13 يوضح قيم معاملات خط الإنحدار

	معادلة الانحدار		اختبار (F)		اختبار (T)		معامل التحديد (R^2)
	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	
الثابت (باقي العوامل الأخرى)	1.383	0.389	5.582	0.02	3.554	0.001	0.115
الاداء المالي	0.364	0.154			2.363	0.02	

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجاتبرنامج الإحصائي Spss

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "ف" (5.582) وهي دالة بمستوى الدلالة قدره (0.02)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل مبادئ الحوكمة على المتغير التابع الأداء المالي

كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة (2.363) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.02)، وهو ما تشير إليه قيمة (B) التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (مبادئ الحوكمة) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0.364)في المتغير التابع (الأداء المالي)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ (0.115) من التباين في المتغير التابع أي أن (11.5%) من التغيرات الحاصلة على مستوى الأداء المالي سببها تغيرات على مستوى مبادئ الحوكمة بالمؤسسة، مقابل دلالة قيمة "ت" لباقي العوامل الأخر بمستوى دلالة قدره (0.00)، بناء على هذه التحليلات، يمكننا استنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين الأداء المالي والمتغيرات الأخرى المستخدمة في المعادلة، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات تسهم في شرح جزء من التباين في الأداء المالي. ومن المهم ملاحظة أن هذا النموذج قد يكون له قيمة تفسيرية محدودة، حيث يشرح فقط 11.5٪ من التباين في الأداء المالي. قد يكون هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تؤثر أيضا على الأداء المالي.

Y=1.383+0.364X

خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة على عينة من الموظفين بمؤسسة اتصالات الجزائر بورقلة، وتناولنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات المستعملة في جمع وتحليل البيانات المتحصل عليها في الدراسة الميدانية، ووصف المجتمع والعينة المختارة. أما المبحث الثاني فكان عبارة عن تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة أثر مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية:

- ✓ إن المؤسسة محل الدراسة لها اهتمام مرتفع بمبادئ الحوكمة؛
- ✓ هناك إهتمام بالأداء المالي باتصالات الجزائر ورقلة؛
- ✓ علاقة طردية موجبة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي باتصالات الجزائر ورقلة؛
- ✓ (11.5%) من التغيرات الحاصلة على مستوى الأداء المالي سببها تغيرات على مستوى مبادئ الحوكمة بالمؤسسة؛

خاتمة

خاتمة

للحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في حماية حقوقها وتحصيل أهدافها واستمراريتها وهذا ما أدى إلى ضرورة وضع أسس ومبادئ واليات فعالة تقوم على نقاط هادفة للحصول على نتائج عالية تحسن من أدائها المالي وتضمن سير عملياتها بسلامة وتبعدها عن كل حلات الخطأ، باعتبارها نقطة الأمان والواقع الحقيقي لما تسير عليه المؤسسة.

وفي ختام هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي برز لنا الدور الإيجابي والواضح لمبادئ الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر"ورقلة" حاولنا قياس مدى تأثير مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي من خلال تصميم استبيان موجه لمجموعة من موظفي وإطارات مسيري المؤسسة محل الدراسة.

نتائج الدراسة:

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتعلق بأثر مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ويمكن توضيح اهم النتائج في:

1. جاءت هذه الدراسة لتشرح مدي أهمية واقع تطبيق مبادئ الحوكمة ومساهمتها في تحسين أداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر ولإتمام العمل قمت أنا كباحثة بتوزيع استبيان وجمعت البيانات اللازمة لتحليل البيانات وخلصت نتائج تحليل الاستبيان إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم بشكل كبير في تحسين ورفع الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بشكل خاص وللمديرية العامة لاتصالات الجزائر بشكل عام.

2.افترضت على أن تطبيق الحوكمة بمبادئها سوف يساهم وبشكل كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وانطلقت للبحث في أثر تطبيق الحوكمة من دراسة الكثير من الأبحاث الهامة عن تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المالي بشكل عام.

3. أظهر تحليل نتائج الاستبيان وجود علاقة ارتباط قوية بين مبادئ واليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي لها، وهذا ما يدل على نتيجة إيجابية، كما يدل على أن مبادئ الحوكمة تؤثر على المؤسسات الاقتصادية من خلال تحسين أدائها المالي حيث أن تطبيق كل مبادئ الحوكمة الستة تساهم في رفع الأداء المالي وجاءت نتائج الاختبار المحسوبة حاسمة ومعنوية.

4_وأظهرت نتائج تحليل الاستبيان أن لتطبيق مبدأ المشاركة والتقييم والفعالية والشفافية والعدالة والمساواة تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر وأن متوسط الإجابات في كل منها يمكن اعتباره مساويا بشكل إحصائي وبالتالي تعبر عن الرأي بالموافقة وهذا للتعبير عن أن لتطبيق هذه المبادئ دور كبير جدا في تحسين واقع الأداء المالي للمؤسسة.

توصيات الدراسة:

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج اقترحت الدراسة التوصيات التالية:

1 _ تعزيز ثقافة الحوكمة ومبادئها بين موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة، لأن ذلك سيزيد من قدرتهم على اتخاذ القرارات بطريقة صحيحة والذي من شأنه أن ينعكس على المواطنين من خلال الخدمات المقدمة ونوعيتها.

2_ضرورة تدعيم عمال المؤسسة للحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

3_تعزيز مبدأ الشفافية والموضوعية في استقبال الشكاوى وإيجاد الحلول الجيدة لها.

4_ عمل دورات تدريب وتكوين متواصلة لموظفي المؤسسة لرفع من مستواهم المهني وبذلك الرفع وتطوير منها.

5_التحول من الأساليب الإدارية التقليدية القائمة على مركزية القرار إلى الأساليب الإدارية المعاصرة وعلى رأسها الحوكمة، والتي تقوم على التشاركية في صنع القرارات والتخطيط، المساءلة والشفافية في العمل.

6_ضرورة إقامة نظام رقابة داخلي وخاص في جميع المؤسسات الاقتصادية، والعمل على تفعيله والالتزام بإجراءاته لتحقيق أهدافها.

أفاق الدراسة:

تطرقنا خلال هذه الدراسة إلى طرح ما يتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية ومدى تأثيرها على الأداء المالي لها والذي يتعين الأخذ بعين الاعتبار بيئة هذه الشركة وطبيعتها وظروف العمل فيها فهذه المبادئ والأسس وضعت ليستدل بها القائمون على المؤسسات وتوجيههم في الاتجاه الصحيح لتحقيق أهداف المؤسسة، ولا تعني بالضرورة بأن على الشركة أن تلتزم حرفيا بما ورد في هذه المبادئ، بل ينصح ويفضل أن تتخذ المؤسسة إجراءات وضوابط حوكمة إضافية حسب، ما تراه مناسب أو التي يمكن إن تكون دراسات مستقبلية من طرف الباحثين و هي كما يلي:

01. دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛

02. أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛

03.الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؛

04.التدقيق الداخلي والخارجي ودوره في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب

01. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي – الإدارة المالية – دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

02. عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، كلية التجارة**- جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية 2009.

03. فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000

04.محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

05. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل و عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر2008.

ب_المجالات

06. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال إفريقيا،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السابع، 76.

07 قديد زيان، قمان عمر: "الحوكمة المالية ودورها في رفع الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة تحليلية لمؤسسة صيدال"، **مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية**، المجلد 05، العـدد: 02، 2021، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر

08. مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد24،العدد01 ،2008.

09. حاضر صباح شعير، أحمد خضير احمد و محمد فخري محمد، أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للحركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت 2018، المجلد-4/العدد -40

10. مبارك لسلوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

11. سمير عباس احمد، عبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، معهد الإدارة – الرصافة، العدد 32، 2012.

12. محمد البشير بن عمر، احمد نصير و غانية نذير، **تحليل مؤشرات الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، جامعة الوادي- الجزائر، العدد 01، 2018.

ج الأطروحات

13. ضيزيد بن صوشة، **دور إرساء مبادئ حوكمة الشركات في توجيه السياسة المالية للمؤسسات**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر

14.مرابط نسيمة، **دور اليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التامين**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تحت اشراف: كواشي مراد، قسم الماليةوتأمينات، جامعة ام البواقي، الجزائر،2017.
15. حاج مختار محمد خير الدين وبوعزة عبد القادر ومجاهد سيد احمد، **دور تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في شركة TMA لصناعة النجارة بالجزائر نموذجا**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
16. سعد قديري و أنور سعداني وعبد الحق نيني، **إنعكاسحوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر، تحت إشراف: يونس زيـن، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
17. شوقر أسماء، غوقالي إيمان، **أثر تبني مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تحت اشراف: تلي سعيدة، قسم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022.
18. هبة حمادة أبوعرب، أيمن سليمان أبوسويرح، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تقييم كفاءة الأداء المالي في البلديات من وجهة نظر رؤساء البلديات في المحافظة الجنوبية – فلسطين، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2020، .

19. احمد رعد ناظم، تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بخطر الفشل المالي، كلية دجلة الجامعة الأهلية، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، سمية تجيني، **محاولة بناء نموذج للأداء المالي لمؤسسة اقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تحت اشراف: أ.دادن عبد الوهاب، قسم علوم العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية 2020.

المراجع بالأجنبية

20. Iwan Setiawan, The Effect of Corporate Governance on Financial Performance, Advances in Engineering Research, volume 198 y Atlantis 2020

21. ABIAHU MARY-FIDELIS CHIDOZIEM, IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON FIRMS FINANCIAL PERFORMANCE,Nnamdi Azikiwe UniversitymNigeria 2017

22. Mohamed A. Basuony, THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON BANK FINANCIAL PERFORMANCE, Corporate Ownership و Control / Volume 11, Issue 2,2014

23. Esen KARA, Effects Of Corporate Governance Level On The Financial Performance Of Companies, Cilt: 15 • Sayı: 2, -Russian Slavic University2015

مواقع الانترنت:

1.تاريخ الاطلاع 2023/05/17

24. https://ajssr-springeropen-com.translate.goog/articles/10.1186

2.تاريخ الاطلاع 2023/04/26

25. https://www-mdpi-com.translate.goog/1911-8074/15/2/82

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح_ورقلة_ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم المالية و المحاسبية
تخصص: مالية مؤسسة

تحية واحترام.....
تقوم الطالبة بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة بعنوان :

أثر مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث ، ويهدف إلى دراسة أثر مبادئالحوكمة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، أرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحثةبآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة . كما تأمل الباحثة أن تغني إجاباتكموترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث.
يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.
شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

الطالبة:
بويدية سهيلة

الملاحق

القسم الأول : معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X)

1- المؤهل العلمي:
□ الثانوية □ جامعي □شهادة مهنية □غير ذلك ، يرجى التحديد.....

2- التخصص العلمي:
□مالية □ علوم التسيير

□ محاسبة □ غير ذلك يرجى التحديد.....

3- المنصب الوظيفي :
□عضو مجلس إدارة□ محاسب

□تقني سامي □ غير ذألك يرجى التحديد.....

4- الخبرة العملية :
□ أقل من 5 سنوات □ من 5 سنوات الى 10 سنوات

□ من 10 سنوات فاكثر

القسم الثاني :

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بمبادئ الحوكمة و الأداء المالي، وكذا العلاقة القائمة بينهما التي توضح مدى التزام مؤسسة اتصالات الجزائر بتطبيقها ، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية :

المحور الأول: مبادئ الحوكمة				
الرقم		موافق	غير موافق	محايد
1	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات لشركة، خطط العمل، الأهداف، مراقبة السير بشكل فعال.			
2	التأكد من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين.			
3	وجود برامج خاصة بكل دورة تقوم بتقييم الأداء الفعال للمؤسسة باستمرار.			
4	الافصاح عن كافة معلومات وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بها في الوقت الازم و المناسب قصد تمكين كل الأطراف المعنية من الاطلاع عليها.			
5	أداءكل المسؤولين عملهم م بما تقتضيه العناية والأصول الأخلاقية للمهنة مما يولد المصداقية و الثقة بين الإطارات و الإدارة العليا .			
6	احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات) المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح.			
7	المساوات والعدالة بين جميع الأطراف يزيد من ثقتهم وضمان لحقوقهم.			
8	تماثل الحقوق حسب القوانين واللوائح لنشأة المساوات و العدالة بين جميع الأطراف			

المحور الثاني: الأداء المالي				
الرقم		موافق	غير موافق	محايد
1	الاعتماد على الطرق الحديثة،وتكنولوجيات المعلومات في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والاستراتيجيات التي تساعد في الرفع وتحسين منها.			
2	هناك نظم سليمة لرقابة / الرقابة المالية، رقابة العمليات.../ مما يمنع وجود تلاعبات مالية.			
3	توجد علاقة تعاوم بين مجلس الإدارة والمدقق الداخلي.			
4	تعتمد المؤسسة على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.			
5	تستفيد المؤسسة من نصائح المؤسسات المالية، حول استراتيجيات العمل والاستراتيجية المالية، وذلك من اجل الرفع من أدائها.			
6	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية، بقدرتها على التغذية العكسية، وذلك من اجل استغلالها مستقبلا في تحسين الأداء المالي.			
7	وجود مجلس اداري قوي، يرفع من قدرة المؤسسة على ممارسة حكم موضوعي وسليم في تسيير شؤون الشركة والرفع من أدائها.			

المحور الثالث: العلاقة بين مبادئ الحوكمة و الأداء المالي في المؤسسة				
الرقم		موافق	غير موافق	محايد
1	هناك علاقة تعاون بين الأداء المالي و مبادئ الحوكمة			
2	تقوم حوكمة الشركات باعطاء صورة لطريقة المتبعة لتسيير الوضع المالي للمؤسسة			
3	تعتمد الشركة على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي			
4	تعطي مبادئ الحوكمة الرؤية الاستراتيجية للاداء المالي لشركة			
5	تضمن مبادئ الحوكمة جميع حقوق المساهمين و الأطراف الأخرى لتحقيق أداء مالي عالي			
6	تأكدالإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المالي للشركة.			
7	تميز أعضاء الإدارة بخبرات ومؤهلات جيدة ويعملون بحسن نية وعناية وعلى أساس المعلومات الكاملة بما يحقق مصلحة المؤسسة يؤدي إلى تحسين أداء المالي لها.			
8	يساهم التدقيق الداخلي للمؤسسة في التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة مما يعود بالإيجاب على الأداء المالي لها.			
9	هناكحرصمنقبلالإدارةعلىالتقييمالمستمرللموظفين بشكل دوري لتحقيق أهدافها و الرفع من أدائها.			
10	يوجدفصلبينالمهام،وتحديددقيقللمسؤولياتداخلالمؤسسة الذي يعكس تطور و تحقيق في أدائها بصفة عالية.			

الملحق رقم 02:مخرجات SPSS

أولا: صدق أداة الدراسة

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.936	25

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	31	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	31	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.834	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	31	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	31	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.831	7

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

/MODEL=ALPHA.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	31	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	31	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.901	10

FREQUENCIES VARIABLES=المستوى التخصص المنصب الخبرة

/ORDER=ANALYSIS.

ثانيا: خصائص عينة الدراسة

Frequency Table

لمستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثاوي	2	6.5	6.5	6.5
	شهادة مهنية	8	25.8	25.8	32.3
	جامعي	19	61.3	61.3	93.5
	مؤهل علمي أخر	2	6.5	6.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مالية	2	6.5	6.5	6.5
	محاسبة	7	22.6	22.6	29.0
	علوم تسيير	11	35.5	35.5	64.5
	تخصص آخر	11	35.5	35.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

المنصب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عضو مجلس ادارة	2	6.5	6.5	6.5
	تقني سامي	14	45.2	45.2	51.6
	محاسب	5	16.1	16.1	67.7
	منصب وظيفي أخر	10	32.3	32.3	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 05 سنوات	7	22.6	22.6	22.6
	من 10 سنوات فأكثر	18	58.1	58.1	80.6
	من 5 سنوات فأكثر	6	19.4	19.4	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
a1	31	2.61	.715
a2	31	2.87	.499
a3	31	2.61	.667
a4	31	2.74	.514
a5	31	2.87	.341
a6	31	2.84	.454
a7	31	2.74	.575
a8	31	2.74	.575
AA	31	2.7540	.37706
Valid N (listwise)	31		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 BB
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
b1	31	2.84	.523
b2	31	2.90	.396
b3	31	2.87	.428
b4	31	2.81	.477
b5	31	2.77	.497
b6	31	2.84	.374
b7	31	2.77	.425
BB	31	2.8295	.31605
Valid N (listwise)	31		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 CC
 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
c1	31	2.68	.599
c2	31	2.74	.575
c3	31	2.77	.560
c4	31	2.74	.575
c5	31	2.81	.477
c6	31	2.74	.631
c7	31	2.65	.661
c8	31	2.61	.667
c9	31	2.71	.588
c10	31	2.74	.575
CC	31	2.7194	.43160
Valid N (listwise)	31		

معدلة الانحدار الخطي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	مبادئ الحوكمة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : الأداء المالي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,339[a]	,115	,094	,376

a. Prédicteurs : (Constante), مبادئ الحوكمة

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,788	1	,788	5,582	,023[b]
	de Student	6,068	43	,141		
	Total	6,855	44			

a. Variable dépendante : الأداء المالي

b. Prédicteurs : (Constante), مبادئ الحوكمة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,383	,389		3,554	,001
	مبادئ الحوكمة	,364	,154	,339	2,363	,023

فهرس المحتويات

الاهداء I
ملخص الدراسة III
قائمة المحتويات IV
قائمة الجداول V
قائمة الملاحق 6
مقدمة ..... أ

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية لمبادئ الحوكمة وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد: 2
المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة والأداء المالي ومبادئها 3
المطلب الأول : مفهوم الحوكمة 3
الفرع الأول: التعريف بالحوكمة وأطرافها 3
الفرع الثاني: أهمية الحوكمة وأهدافها وقواعدها 6
الفرع الثالث: مبادئ ومحددات الحوكمة 8
المطلب الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي عن الأداء المالي 11
الفرع الأول: الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية 11
الفرع الثاني: مستويات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه 12
الفرع الثالث: مراحل وأهداف تقييم الأداء المالي ومؤشراته 13
المبحث الثاني: دراسات سابقة ومحل الدراسة الحالية منها 17
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 17
المطلب الثاني: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة 26
ملخص الفصل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
دراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة خلال 2023 29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية 28
المطلب الأول:الطريقة المعتمدة في الدراسة 28
الفرع الأول:منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات 28
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة 29
المطلب الثاني:الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة 31
الفرع الأول:أداة الدراسة 31
الفرع الثاني:الأساليب الإحصائية المستخدمة 32
الفرع الثالث:صدق وثبات أداة الدراسة 32
المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها 34
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة 34
الفرع الأول: الخصائص الشخصية 34

الفرع الثاني: تحليل العبارات الخاصة بمحور مبادئ الحوكمة 36
الفرع الثالث: تحليل العبارات الخاصة بمحور مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي 40
المطلب الثاني:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 42
الفرع الأول:تحديد مستويات المحاور 43
الفرع الثاني: العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي..... 44
خلاصة الفصل..... 45
خاتمة 48
قائمة المراجع 52
الملاحق 56
فهرس المحتويات 64